المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

تقرير حول الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠

تقديم

تحظى قضية **مناهضة والقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله** باهتمام كبير من الدولة المصرية .. حيث تعمل الحكومة المصرية جاهدة على تسريع الخطى نحو تحقيق التقدم في ملف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وذلك على النحو المنصوص عليه في دستور عام 2014 .. و فى سبيل تحقيق ذلك انتهجت مصر خلال السنوات الخمس الماضية العديد من الخطط والأساليب الجادة من خلال بناء مناهج متكاملة لإنهاء الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، وخلق البيئة المواتية للمرأة المصرية التى تمكنها من المساهمة بفعالية في التنمية المستدامة لوطنها.

ويكمن السر وراء ما تحقق من نجاح فى ملف تمكين المرأة المصرية فى الإرادة السياسية المصرية المؤمنة أن تمكين المرأة هو واجب وطنى .. علاوة على ما ورد فى دستور 2014 والذى تضمن العديد من المواد التى تكفل تمكين المرأة وحماية حقوقها ، وما صاحبة من اصلاحات تشريعية ، وتحول مؤسسي، ونظام عدالة قوى يعتبر درع حصين ضد كل من يمارس اى شكل من أشكال العنف ضد المرأة.

تعد **الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة** خطوة جادة وحاسمة اتخذتها الحكومة المصرية في عام 2015 لتوفير رؤية وخطوات واضحة تتبعها الجهات المعنية خلال جهودها لمناهضة العنف ضد المرأة .

ويأتي **"التقرير حول الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 2015-2020"** بهدف ترجمة هذه الاستراتيجية إلى واقع ملموس: مجتمع آمن خال من العنف يضمن الحماية للمرأة، ويقدم خدمات متكاملة، ويلتزم بتطبيق حقوق المرأة وضمان مشاركتها الفعالة والعادلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقد تم تنفيذ هذه الجهود لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال اعتماد مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، و كان التعاون والتشبيك بين الحكومة والمجتمع المدني أمراً بالغ الأهمية لتعزيز المساهمة الفعالة للمرأة في الحياة العامة حيث يعمل على التغلب على جميع العقبات التي تحد من مشـــاركتها في المجتمع.

وعلى الرغم من انتشار جائحة فيروس كورونا حول العالم في عام 2020، وما تبعها من تداعيات كبيرة ، الا أن العمل على تنفيذ الإستراتيجية لم يتوقف بل على العكس تم تكثيفه نظرًا لزيادة معدلات تعرض النساء والفتيات لمخاطر العنف بأشكاله خاصة مع تدابير الإغلاق .. حيث تم التأكد من حمايتهن وتلبية احتياجاتهن خلال جميع إجراءات احتواء الجائحة ، بما تضمنه ذلك من رقمنة الخدمات وبرامج التوعية والبرامج المتخصصة التي تعالج العنف الأسري وزيادة عبء العمل غير المأجور بالإضافة إلى الجرائم الإلكترونية ضد المرأة.

هذا وأتشرف أن أشهد هذا العهد الذى تؤمن فيه الإرادة السياسية بقدرات المرأة وأهمية دورها في المجتمع، وأفخر بتعاون المجلس القومي للمرأة مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والعمل معاً يداً بيد لتحقيق إنجازات غير مسبوقة لضمان تحقيق السلامة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للمرأة المصرية .. ولهذا يسعدنى أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية وشركاء التنمية على جهودهم القيمة في دعم تنفيذ الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن رفع الوعي المجتمعى وتغيير السلوك هما نهجان متلازمان لا غنى عنهما لمناهضة العنف ضد المرأة وقد يستغرق هذا الأمر سنوات، إلا أننا نشهد اليوم ما تحقق من انجازات نتيجة الجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد المرأة على مر السنين.

ختاماً أحلم أن لا أرى امرأة أو فتاة تعيش في خوف من العنف .. أو تواجه صعوبة فى الحصول على حقوقها القانونية أو تضطر إلى التفاوض بخصوص هذه الحقوق أو التنازل عنها... وأحلم أن تكون كل امرأة مصرية قادرة تمامًا على اتخاذ قراراتها بحرية وأمان.. ومع عدم التسامح مطلقاً مع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات سنواصل ما بدأناه حتى تنشأ فتياتنا في بيئة آمنة وهن واثقات وقادرات على حماية أنفسهن.

د. مايا مرسي

رئيسة المجلس القومي للمرأة

قائمة المحتويات

تقديم _____ 2

الملخص التنفيذي _____ 6

منهجية كتابة التقرير _____ 21

أولا: محور الوقاية _____ 23

1- تنمية الوعي العام وتصحيح الخطاب الديني _____ 24

2- تحليل الظاهرة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي _____ 45

3- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة _____ 48

4- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الاعلام والاعلان لنبذ ومكافحة العنف ضد المرأة _____ 53

ثانياً: محور الحماية _____ 56

1. خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف _____ 57

2. تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة _____ 63

3. تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة لتعزيز تنفيذ القوانين _____ 63

حماية النساء من جرائم الاتجار بالبشر _____ 67

ثالثاً: محور التدخلات _____ 70

1. توفير خدمات الدعم الصحي والنفسي والمشورة للمعنفات _____ 71

2. تطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبي العنف_____ 75

3. توفير مراكز استضافة كافية للمعنفات _____ 75

4. توسع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والارشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات_____ 76

التمكين الاقتصادي للمرأة_____ 80

رابعاً: محور الملاحقة القانونية _____ 82

1. وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف ومدى ملائمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف التعرف على الموقف التنفيذي الفعلي_____ 83

2. الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال _____ 83

تعزيز قدرة المرأة على مواجهة المخاطر المرتبطة بالبيئة والتغير المناخي ومواجهة الأزمات _____ 85

رؤى وتطلعات مستقبلية_____ 89

الملخص التنفيذي

أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 2015-2020.. و التى تم اعتمادها في عام 2015 باعتبارها خطوة فارقة تهدف إلى بدء نهج شامل ومتكامل لتنسيق وتوحيد جميع جهود الجهات المعنية للعمل على إنهاء العنف ضد المرأة ..

وباعتبار أن المجلس القومى للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بشئون المرأة في مصر فقد اختص وفُوض بقيادة عملية صياغة الاستراتيجية بالتنسيق الكامل مع الوزارات التنفيذية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.. وتم تبني الاستراتيجية من قبل رئيس الوزراء وأكثر من 12 وزارة ومجالس معنية وكيانات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني .. والتزم الجميع بالعمل على تنفيذ خطة عملها الخمسية ..

وتعتبر الاستراتيجية خطوة هامة لكونها تعد ترجمة لمواد الدستور المصري إلى أفعال على أرض الواقع وتحديداً المادة 11 التى نصت على "تلتزم الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف" .. فضلاً عن أن صياغة الاستراتيجية تمت بناءا على التزام مصر بإعلان ومنهاج عمل (بيجين) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

هذا وقد تم إطلاق الاستراتيجية خلال مؤتمر صحفي ضخم برعاية رئيس الوزراء بتغطية اعلامية واسعة وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي وبحضور منظمات المجتمع المدني.

وتحدد الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (2015-2020) الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة وتتضمن أربعة محاور رئيسية:

محور الوقاية **محور الحماية** **محور التدخلات** **الملاحقة القانونية**

لمحة عن السياق العالمي والوطني

شهدت فترة تنفيذ الاستراتيجية الكثير من التغيرات سواءاً على الصعيد الوطني أو العالمي. فعلى الصعيد العالمي، وبالتحديد في شهر سبتمبر 2015، تم اعتماد **خطة التنمية المستدامة لعام 2030** والتعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب ، وتم تخصيص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للتأكد من إدماج جميع شرائح المجتمع (خاصة النساء والفتيات) في خطط التنمية في حكوماتهم ، لتمكينهن من المشاركة في تنمية بلدانهن دون مواجهة عنف أو تمييز.

وفي شهر مارس عام 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) فيروس كورونا (كوفيد -19) كجائحة عالمية استحوذت على العالم تاركة النساء من بين أكثر الفئات عرضة في التعامل مع تداعياته .. كما خاطرت هذه الجائحة بإنجازات أهداف التنمية المستدامة .. ففى الوقت الذى اثبتت التجارب السابقة في مثل هذه الأزمات أن النساء والفتيات أكثر عرضة للمزيد من ممارسات العنف ضدهن بسبب ارتفاع مستوى التوتر والعبء النفسي.. وجاءت جائحة كورونا لتؤكد ذلك حيث أن ممارسات العنف ضد المرأة باتت أمرًا لا مفر منها نظرًا لإجراءات الإغلاق والحجر الصحي اللذين تحتم فرضهما لاحتواء الجائحة. ولقد وضعت تداعيات الجائحة المزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسر .. مع عواقب مؤسفة من المحتمل ان يكون لها أثر كبير على النساء والفتيات مثل زيادة مستوى العنف المنزلي، والانقطاع عن الدراسة، وزواج الأطفال، والختان وغيرها من الممارسات الضارة.

وعلى الصعيد الوطني، فإن مصر تحظى بقيادة سياسية داعمة ومساندة لقضايا المرأة .. وقد بدأت ملامح هذ المساندة بزيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية لسيدة تعرضت للتحرش في شهر يوليو 2014 .. وهذا التحرك أوضح نهج الدولة المصرية و موقفها الحاسم نحو تلك الجرائم. كما أعلن رئيس جمهورية مصر العربية عام 2017 عاماً المرأة المصرية، مما حفز جميع الجهات المعنية على تسريع جهودهم خاصة في مجال القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة.

وعلاوة على ذلك، تم اعتماد **الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030** في عام 2017 من قبل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية بتوجيه واضح للحكومة المصرية لتبني جميع عناصرها واعتبارها بمثابة وثيقة العمل الحكومية للأعوام القادمة لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة والمساواة

بين الجنسين وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص ، بما جعل مصر أول دولة على مستوى العالم تطلق استراتيجيتها الوطنية لتمكين المرأة 2030 بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.. كما تتسق الاستراتيجية بشكل كامل مع "**رؤية مصر 2030**" وأهداف أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالهدف الإنمائي رقم (5) "المساواة بين الجنسين" والمؤشرات المحددة للهدف الخامس الاتية:

- الهدف 5.2 (القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات في كل مكان، وفي المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال).
- الهدف 5.3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

ولضمان تحقيق **المواءمة والاتساق فقد** تضمنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 **محور خاص لحماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز ضدها**، وهو المظلة الرئيسية لجميع أعمال خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (2015 -2020).

واستجابة لتداعيات فيروس كوفيد-19، فإن مصر تعد الدولة الأولى على مستوى العالم التي أصدرت "**ورقة البرامج والسياسات المقترحة بشأن خطة مصر للاستجابة السريعة للاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء انتشار فيروس كورونا المستجد**"، وتضمنت تحليلاً للوضع الراهن للمرأة خلال الجائحة، لمساعدة المعنيين من مؤسسات الدولة في اتخاذ تدابير الاستجابة اللازمة والمراعية لاحتياجات المرأة، والتي شملت استجابة لتداعيات العنف ضد النساء والفتيات الذي صاحب الجائحة .. كما أطلقت الحكومة المصرية "**مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد**" لرصد تنفيذ تلك السياسات.

كيف تم تنفيذ الاستراتيجية؟

بمجرد اعتماد **الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة** وخطة عملها في ابريل 2015، تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع مختلف الوزارات والمجالس والجهات المعنية **لإضفاء الطابع المؤسسي على الاستراتيجية وتنفيذ خطة عملها..** كما تم تشكيل لجنة تيسيرية مركزية لتوجيه السياسات والتحركات الاستراتيجية، علاوة على تشكيل لجنة تنفيذية تضم خبراء وممثلين لتنسيق جهود تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية وذلك في عام 2016، بهدف إنتاج وتعزيز المنتجات المعرفية والبيانات وجمع الإحصاءات والتحليل باستخدام الأدوات والتقنيات الدولية التي تم تصميمها وفقًا للسياق المصري والأولويات الوطنية، أطلقت مصر "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة أثناء التعامل مع العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. وتعتبر مصر هي الدولة العربية الأولى في اجراء هذا المسح.. وقد سهل المسح توفير **المنتجات المعرفية الملائمة** من أجل التنفيذ الفعال للإستراتيجية ورصدها .

و اتخذ المجلس القومي للمرأة خطوات نحو توطين استراتيجية القضاء على العنف ضد المرأة وخطة عملها خلال العام 2017/2016

بهدف **ترجمة الاستراتيجيات إلى إجراءات** تستجيب لاحتياجات المرأة وتحدياتها، وإدماج **الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030** ضمن تنفيذ الاستراتيجية، حيث عقد المجلس من خلال فروعه في جميع محافظات الجمهورية ورش عمل ومجموعات نقاش لمناقشة الاحتياجات والتحديات والآفاق المطلوبة.. وجاءت مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية والإدارات المحلية في الوزارات والجهات المعنية بتمكين المرأة، **تأكيداً على استناد تنفيذ خطة العمل على نهج تشاركي وبعد محلي مدروس.**

ومن ناحية أخرى، عمل المجلس القومي للمرأة على تطوير مجموعات عمل على المستوى المحلي من أجل: 1) معالجة التحديات، 2) رفع التقارير إلى السلطات التنفيذية المركزية، 3) اقتراح حلول عملية وواقعية، 4) إدراج هذه الحلول ضمن خطة العمل السنوية لكل جهة معنية، 5) رسم وتعيين منافذ وقدرات لخدمات الوقاية والحماية والاستجابة الحالية وقد كان ضمان وتسهيل الترابط بين الجهات الفاعلة المحلية مع السياسات الدولية

والاستراتيجيات المصرية والسياق المركزي خطوة حاسمة لتقسيم وتحديد رؤية الاستراتيجية ووظائفها إلى إجراءات متجاوبة بطريقة متكاملة.

الرصد والتقييم والمتابعة

إن وجود نظام رصـــد وتقييم قوي هو أمرًا إلزاميًا حتى تتمكن من تقييم كل خطوة وتحديث الســياســات لتتناسـب مع الإطار العالمي والوطني. ومن اجل ضـمان التنفيذ السـليم والدقيق للاسـتراتيجية تم إنشـاء العديد من آليات الرصد والتقييم الاتية:

1) إنشاء وحدة مكافحة العنف ضد المرأة داخل المجلس القومي للمرأة.

2) تشكيل لجان تيسيرية وتنفيذية لمتابعة الاستراتيجية وسير تنفيذ خطة عملها.

3) إنشـاء مرصـد المرأة المصـرية (ENOW) لرصـد التقدم ومؤشـرات الاسـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، وتحديدا المؤشرات في إطار محور حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز.

4) اجتماعات دورية ومنتظمة بين المجلس القومي للمرأة ومجلس الوزراء المصـري على النحو المبين في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية لضمان تنفيذها .

5) اجتماعات دورية رسمية مع وحدات تكافؤ الفرص داخل الوزارات المعنية.

6) اجتماعات منتظمة وحوار مفتوح مع منتدى المجتمع المدني بالمجلس القومي للمرأة بما في ذلك المنظمات النسائية المتخصصة.

7) إنشاء فرق العمل المحلية وإصدار تقارير المحافظات المحلية الدورية.

8) خطابات رسمية منتظمة من الوزارات التنفيذية.

9) إطلاق مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد

ولضمان **الشـفافية والمسـاءلة الكاملين** للعمل المنجز في إطار اسـتراتيجية العنف ضد المرأة والفتاة، صدرت العديد من التقارير و تم نشرها بانتظام لتوعية الجمهور بما تم تحقيقه مثل:

- **صحيفة وقائع المرأة المصرية** مع قسم خاص بحماية المرأة من العنف ضدها يتضمن جهود الحكومة المصرية.
- **التقارير السنوية للمجلس القومي للمرأة (حصاد)** متضمنة قسم خاص عن جهود المجلس القومي للمرأة في القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة .

علاوة على ذلك، وخلال الحملة الدولية السنوية "16 يومًا من الأنشطة للقضاء على العنف ضد المرأة" وبالتحديد في يوم ختامها من كل عام، **يعلن** المجلس القومي للمرأة عن **نتائج العمل** المكثف الذي تم خلال هذه الحملة **والتقدم السنوي** الذي تم احرازه في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات بشكل عام خلال العام.

ومن أجل نهج تنفيذ شامل، يقوم المجلس القومي للمرأة بإجراء **مشاورات وحوارات منتظمة** حول العنف ضد النساء والفتيات **مع منتدى منظمات المجتمع المدني** الذي يضم المنظمات النسائية التي ساهمت في عقد 10 مشاورات وحوارات منذ إطلاق الاستراتيجية. كما شكل منتدى المجتمع **المدني مجموعة عمل فرعية** ضمن نظامه **للتركيز على العنف ضد النساء والفتيات**.

ما الذي تم تحقيقه للنساء والفتيات المصريات؟ ما هي التحديات الرئيسية والدروس المستفادة؟

الهدف من التقرير

- تسليط الضوء على أهم نتائج الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات 2015-2020
- عرض الإنجازات والأنشطة التفصيلية المنفذة تحت كل محور من محاور الاستراتيجية لتوفير أداة شفافة للجمهور حول ما تم إنجازه وما هي الثغرات.
- شرح عملية الرصد والتقييم التي تمت أثناء تنفيذ الاستراتيجية.
- تحديد الخطوات المستقبلية اللازمة للاستمرار والبناء على الجهود المبذولة للقضاء على العنف والتمييز.

وعلاوة على ذلك، وبعد إطلاق هذا التقرير، سوف تصدر عدة دراسات وطنية تهدف إلى جمع إحصاءات وأبحاث عن مدى وأسباب وآثار العنف ضد المرأة من أجل مواصلة تقييم الأهداف والغايات وخطوط الأساس الجديدة باستخدام أدوات منهجية علمية (مثل على سبيل المثال لا الحصر: دراسة ثانية من مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة والمسح الديموغرافي الصحي DHS)

أبرز الانجازات:

إطار قانوني قوي بشأن العنف ضد المرأة والفتيات

تحظى الحكومة المصرية بإطار تشريعي قوي وخط أساس لتبدأ به قبل إطلاق الاستراتيجية لضمان العدالة الاجتماعية وحماية جميع النساء والفتيات دون أي تمييز ضدهن..حيث سنت الحكومة المصرية حوالي 19 قانونًا و9 مراسيم وقرارات خلال فترة تنفيذ استراتيجية 2015-2020، من بينها: حماية الأمهات المسجونات، وتجريم الختان، وفرض عقوبات صارمة وحذف أي إشارة لاستخدام المبررات الطبية، وإدخال عقوبات لتجريم كل من روج أو دعا أو شجع أو حرض على ارتكاب جريمة ختان الاناث، وتجريم تهريب المهاجرين، وتعديل قانون الميراث، وإصدار قانون لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والجرائم الإلكترونية، وحماية بيانات ضحايا العنف من النساء وتجريم التنمر.

وتتجلى المساواة في الوصول إلى العدالة وإنفاذ تلك القوانين لحماية المرأة ولا سيما من خلال البيانات الواضحة والشفافة الصادرة عن الجهات المعنية مثل النيابة العامة. وقد سهلت عملية التحول الرقمي وتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية نشر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للجمهور المصري، الأمر الذي حفز النساء أيضًا على اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة مواجهة أي شكل من أشكال العنف ضدهن. كما قدم المجلس القومي للمرأة للحكومة المصرية مقترح قانونًا شاملاً للعنف ضد النساء والفتيات يتضمن تعريفات لأنواع مختلفة من العنف ضد النساء والفتيات ويوفر إطارًا قانونيًا شاملاً للتعامل مع العنف ضد المرأة.. ولضمان النهج التشاركي، أجرى المجلس القومي للمرأة عدة مشاورات وجلسات استماع مع مختلف أصحاب المصلحة والجهات قبل الانتهاء من مشروع القانون.

توفير خدمات متكاملة ومتعددة القطاعات ومنسـقة من خلال مسـار إحالة وطني ومجموعة الخدمات الاساسية التي تحافظ على سلامة المرأة المصرية

تم اصدار قرار مجلس الوزراء رقم 2021/827 لأنشاء "مركز الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء " الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف"

طبقت مصـر - تكيفاً مع سـياقها الوطني - حزمة الخدمات الأسـاسـية العالمية (ESP)[1] ؛ "الحماية والصـحة والاسـتشـارة والقانون للنسـاء اللائي يتعرضـن للعنف "والتي تضـمنت: البروتوكول الطبي للرعاية الصـحية للنسـاء المعرضـات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصـر ؛ معايير القضـاة في التعامل مع جرائم العنف ضد المرأة ؛ دليل إجرائي للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة ؛ دليل الاستجابة الفعالة للشرطة لجرائم العنف ضـد المرأة ؛ دليل محامي الضـحية لموظفي مكتب شـكاوى المجلس القومي للمرأة ؛ دليل عملي لمشـغلي الخط السـاخن لمكتب شـكاوى النسـاء بالمجلس القومي للمرأة ؛ دليل عملي لوحدات مناهضـة العنف في الجامعات ؛ دليل تدريب المدربين لموظفي مكتب شـكاوى النسـاء حول إدارة قضـايا العنف ضـد المرأة ؛ دليل تدريب المدربين لمقدمي الخدمات الصـحية بشـأن إدارة حالات العنف ضـد المرأة ؛ وحدة معدلة حول الخدمات الاجتماعية لإدارة حالات العنف ضـد المرأة وإرشـادات الملاجئ "دور الاسـتضـافة". وقبيل الانتهاء من الاعداد لحزمة الخدمات الاساسية، طورت مصر بروتوكولًا / دليلًا طبيًا للاستجابة الطبية للنساء ضـحايا العنف. وقد كان هذا عاملاً رئيسـياً لتأهيل مصـر لتكون من بين الدول العشـر الأوائل في تجربة حزمة الخدمات نظرًا للخطوات الجادة التي تم اتخاذها والتي توضح التزام مصر بإنهاء العنف ضد المرأة.

وقد تم تطوير أول مسـار إحالة وطني للنسـاء اللاتي يتعرضـن للعنف كنموذج للإحالة متعددة القطاعات في القطاعات القانونية والطبية والاجتماعية. حيث اعتمده المجلس القومي للمرأة رسـميا في نوفمبر 2019 لضـمان جودة وكفاءة الخدمات الأسـاسـية المقدمة للنسـاء اللاتي تعرضـن لعنف. ويتم مشـاركة النموذج مع الجهات المعنية ومقدمي الخدمات لحالات العنف ضد المرأة مثل (المستشفيات والعيادات الصحية وأقسام الشـرطة ووحدات مكافحة العنف ضـد المرأة في الجامعات.) ويجري حاليًا تطوير مسـارات الإحالة المحلية التشغيلية في جميع المحافظات

[1] تم إنشاء حزمة الخدمات الأساسية من قبل برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف، والذي أطلقه صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ديسمبر 2013. وتشمل وكالات الأمم المتحدة المشاركة: صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

علاوة على ذلك، واســـتجابة لتداعيات فيروس كورونا، أعلنت النيابة العامة عن افتتاح مكاتب رقمية لمحاكم الأسرة بالمحافظات المختلفة.

التحول المؤسسي من خلال إنشاء آليات متخصصة بموارد كافية لحماية المرأة من العنف

يُعد الابتكار المؤسـسـي لتحسـين وصـول المرأة إلى الخدمات المصـممة لحماية النسـاء والفتيات من العنف ضـــدهن أداة قوية. وقد حرصـــت الحكومة المصـــرية على تقديم مثل هذه الخدمات للمرأة بكفاءة وفعالية، وتوسـيع نطاق وصـولها إلى جميع النسـاء في جميع أنحاء محافظات مصـر. وقد تم ذلك بطريقة تعتمد على النهج المتبع الذي تم إنشـــاؤه قبل الاســـتراتيجية وكذلك إنشـــاء آليات مبتكرة جديدة يتم إضـــفاء الطابع المؤسسي عليها داخل الهيكل الحالي لضمان الاستدامة.

تحديث ورفع مستوى الآليات القائمة وتوسيع نطاقها:

عمل المجلس القومي للمرأة على تطوير العديد من الآليات الحيوية الموجودة بالفعل مثل مكتب شـــكاوى المرأة والخط السـاخن ليشـمل نطاق عمل أوسـع وزيادة انتشـاره وتوافر خدماته. تعزيز الروابط القوية ونقاط الاتصـال بين مكتب شـكاوى المرأة ومكتب النيابة العامة، وحدة خاصـة للعنف ضـد المرأة داخل وزارة الداخلية، ووحدة العنف ضد المرأة داخل وزارة العدل. علاوة على ذلك، تم تحديث "دور الاستضافة" التي تم إنشاؤها سابقًا لاستقبال الناجيات من العنف.

إنشاء آليات جديدة:

شـهدت فترة تنفيذ الاسـتراتيجية إنشـاء الآليات التالية: وحدة للعنف ضد المرأة داخل المجلس القومي للمرأة، و (24) وحدة لمكافحة التحرش والعنف داخل الجامعات، و (3) عيادات للعنف ضـــد المرأة داخل دائرة الطب الشرعي، وإنشاء أول دار استضافة لضحايا جريمة الاتجار بالبشر من النساء، وإدارات جنائية متخصصة داخل محاكم الاستئناف على مستوى الجمهورية و (4) وحدات المرأة الامنة داخل المستشفيات الجامعية.

تحسين جودة الخدمة من خلال بناء القدرات وبرامج التدريب الخاصة بالموارد البشرية والموظفين المعنيين

تعد آليات العمل وحدها غير كافية دون موارد بشـرية مؤهلة. لذا يعد الاسـتثمار في الموارد البشـرية وتنمية القدرات عاملاً رئيسياً لضمان تقديم الخدمات بأعلى المستويات والجودة مستجيبة للمساواة بين الجنسين. ولضـمان ذلك -وفي إطار حزم الخدمات الأسـاسـية- تعاون المجلس القومي للمرأة مع مختلف المؤسـسـات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز دور مقدمي الخدمات الصحية والمشورة وموظفي إنفاذ القانون، والموظفين الذين يديرون الوحدات المنشـأة للقضـاء على العنف ضـد المرأة. كما قُدمت برامج تدريبية للأطباء الشـرعيين، والأطباء والممرضـــات، ومقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية، والموظفين العاملين في دور إيواء النســاء، وحدات مكافحة العنف، وحدات المرأة الامنة، وموظفي مكتب شــكاوى المرأة، وضــباط الشــرطة، وموظفي تسجيل عقود الزواج (مأذون)، وأعضاء النيابة العامة، ومراجعات ومراجعي نيابات الأسرة، والقضاة من النساء والرجال، وأعضاء هيئة النيابة الإدارية.

التغيير السلوكي وزيادة الوعي كإجراء مانع ووقائي ضد الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات

على الرغم من بذل العديد من الجهود لضمان حماية المرأة المصرية من جميع أشكال العنف والتمييز من خلال اقتراح القوانين والسـياسـات والآليات المؤسـسـية وتوفير الخدمات وبرامج التدريب، الا أن هذا وحده لن يغير الاســباب الجذرية للعنف. **فيعد تغيير أســلوب التفكير والمواقف والســلوك والمفاهيم الخاطئة** أحد الدوافع المهمة لضــمان تمكين المرأة والمســاواة بين الجنســين. كما أنه يعتبر أداة وقائية اســتباقية رئيســية إذا تم اســتخدامه من قبل جميع أصــحاب المصــلحة المتعددين الذين يقدمون رســائل مكثفة موحدة على جميع مستويات المجتمع.

وفي هذا الســياق، تم إطلاق أكبر حملة وطنية بعنوان *" ســر قوتك"* بناءً على نهج تحفيزي مبتكر يركز على تمكين المرأة وقوتها. كانت هذه مظلة لجميع حملات التوعية والتغيير الســلوكي الأخرى في جميع الحملات المتعلقة بالمرأة. وتم إطلاق **حملات ضــخمة** أخرى لمكافحة التحرش في الأماكن العامة، **ووســائل النقل الآمنة، والعنف المنزلي، والزواج المبكر، والختان"** وتشــويه الأعضــاء التناســلية الأنثوية " **، والاتجار بالبشــر، والجرائم الإلكترونية**.

لم يتم تقـديم التغيير السـلوكي ورفع الوعي فقط من خلال الحملات الرقميـة والميـدانيـة، ولكن اقترن باســتخدام **الفن والقوة الناعمة** فقد قام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية

باستخدام الدراما والمسرحيات الموسيقية والأغاني، لمعالجة الممارسات الضارة وإلقاء الضوء على آثارها ليس فقط على حياة النساء والفتيات ولكن أيضًا على الاسر بشكل عام .

من ناحية أخرى، تعد **مشـــاركة وادماج الرجال والفتيان** أمرًا بالغ الأهمية فى أجندة تمكين المرأة. فمن خلال **اســـتخدام الرياضـــة**، تم إجراء العديد من ورش العمل ومجموعات النقاش وبطولات كرة القدم لتوعية الرجال والشباب بقضايا المرأة.

علاوة على ذلك، ولضمان **معرفة النساء والفتيات بالتدابير الوقائية الحالية والخطوط الساخنة والتشريعات وغيرها من الإجراءات**، تم إجراء العديد من الحملات عبر الإنترنت وخارجها للتركيز على آليات الإبلاغ الحالية عن العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك الخط الساخن للمجلس القومي للمرأة وخط مساعدة الأطفال بالمجلس القومي للطفولة والأمومة، ومواد مختلفة من قانون العقوبات.، وغيرها من التدابير. وقد تم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة العنف ضد المرأة من خلال عدة مبادرات.

وعلى الرغم من أن رفع مستوى الوعي هو أداة مهمة لتغيير السلوك، الا انه لا يمكن التغاضي عن **التعليم**. وفى هذا الاطار فقد تم تطوير مادة تعليمية حول المفاهيم الواضحة لوجود الاحترام المتبادل بين جميع البشر على قدم المساواة بعنوان "*القيم والاحترام المتبادل*" لطلاب الصف الثالث. كما تضمنت مناهج التعليم بالمدارس الثانوية قسماً عن المرأة وعن الالية الوطنية المعنية بالمرأة.

مدن وبيئات أكثر أمنا

نجحت مصر في توفير سكن لائق لسكان العشوائيات تم استكماله بتوفير: 1) خدمات يسهل الوصول إليها لحماية النساء والفتيات من العنف ضدهن. 2) برنامج التمكين الاجتماعي لمساعدة النساء وأسرهن على التكيف مع البيئة الحديثة. 3) مبادرات التمكين الاقتصادي لتوفير مصدر دخل للمرأة لدعم استقلالها المالي.

علاوة على ذلك، ومن خلال برنامج مدن آمنة، تم **تحســين البيئة العمرانية المادية في أماكن مختلفة** حيث تم بناء **مساحة مجتمعية صديقة للمرأة** في مناطق مختلفة مثل سوق "زنين" الذي تم تصميمه لتزويد النساء بمساحة عمل آمنة.

كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان **سلامة المرأة في الأماكن العامة ووسائل النقل**. فخلال الإجازات والعطلات الرسمية، تكثف السلطات المحلية جهودها لضمان سلامة المرأة في الشوارع والأماكن العامة. كما ان توافر وسائل نقل آمنة هو عنصر أساسي في المدن الامنة للمرأة وتم اجراء العديد من حملات

التوعية لضمان سلامة النساء داخل وسائل النقل العام وتوفير آليات الإبلاغ والمعلومات للنساء والفتيات اللواتي يستخدمن وسائل النقل.

ومؤخرا في سبيل اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها توفير أكبر قدر من الأمان للنساء والفتيات في وسائل المواصلات العامة والنقل العام، أصدر وزير النقل قرار رقم 2021/237 بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل

المواد المعرفية وجمع البيانات وتحليلها

يعد *" مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي"* عام 2015 هو أول مسح يتم إطلاقه مباشرة بعد إطلاق الاستراتيجية. وقد تم اصدار دراسة أخرى حول انتشار العنف الأسري والتحرش الجنسي في الأماكن العامة بعنوان *" العنف ضد المرأة ... الأبعاد وآليات المواجهة"* . وخلال انتشار جائحة فيروس كورونا، أطلق المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) *" استطلاع رأي المرأة المصرية حول فيروس كورونا المستجد"* وتوجد دراسات أخرى قيد التنفيذ مثل دراسة حول انتشار الختان (تشويه الأعضاء التناسلية للإناث)؛ دراسة استقصائية عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للطلاق على المرأة والرجل؛ دراسة عن العنف ضد النساء ذوات الإعاقة.

٢,١٧ مليار جنيه مصرى	**التكلفة الاجمالية التي تتحملها النساء وأسرهن بسبب العنف**
٧,٨٨٨ مليون إمرأة	**يعانين من العنف بجميع أشكاله سنوياً وأقل من 1٪ من هذا العدد يبلغون عن حوادث أو يطلبون المساعدة / الخدمة**
١ . ٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤)	**تعرضن للتحرش في شوارع مصر**
٧ ٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤)	**تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام**
١٨٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤)	**تعرضن لعنف منزلى من أحد أفراد الأسرة**

التحديات / الثغرات

التحديات

يعد العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ظاهرة عالمية.. فلا توجد دولة واحدة خالية من العنف أو التمييز ضد النساء والفتيات. وفي إطار محور الحماية في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، من المتوقع أن يكون مؤشر نسبة النساء اللاتي يتعرضن للتحرش أو العنف الجسدي أو النفسي من أزواجهن 0٪ بحلول عام 2030. على الرغم من أن هذه النسبة قد يبدو من المستحيل تحقيقها، لكن الحكومة المصرية لديها سياسة عدم التسامح مطلقاً مع أي نوع من العنف ضد النساء والفتيات.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لا تزال هناك بعض التحديات. ومن بين أهم هذه التحديات تغيير عقلية وسلوك كل من الرجال والنساء تجاه قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد أظهرت الدراسات[2] أنه لا تزال هناك مفاهيم خاطئة حول قضايا النوع الاجتماعي في مصر سواء حول أهمية تكافؤ الفرص والحقوق بين الرجل والمرأة، أو حول الأفكار المتعلقة بالممارسات الضارة التي تنبع من بعض التقاليد ذات الاثار السلبية على المجتمع المصري ككل. ولسوء الحظ، تم "تطبيع" بعض هذه الممارسات والسلوكيات الضارة وبالتالي ينظر إليها المجتمع على أنها مقبولة مما يجعل القضاء عليها أكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، في العام الأخير من تنفيذ الاستراتيجية، تم تغيير خطة العمل بشكل جذري بعد حدوث جائحة كورونا. حيث تميل الأوبئة والأزمات العالمية إلى تعريض النساء والفتيات لمخاطر أعلى من العنف، ولسوء الحظ، نظرًا للوضع، عادة يصعب الحصول على البيانات بسبب التحديات المنهجية في تلك الأوقات. الا انه في شهر ابريل 2020 أجرى المجلس القومي للمرأة مسحاً هاتفياً للحصول على لمحة عن الزيادة في النسب المئوية للعنف والممارسات الضارة واستخدمها كدليل لتعزيز السياسات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية النساء والفتيات أثناء اجراءات السيطرة على الجائحة.

وقد أدت تدابير احتواء الجائحة منها الإغلاق إلى اعتماد كبير ومفاجئ على استخدام التكنولوجيا والرقمنة باعتبارها نافذة الدخول الوحيدة إلى العالم الخارجي في ذلك الوقت. وعليه، لم تعد رقمنة جميع البرامج والخدمات والآليات خيارًا بل ضرورة. ولذا يتطلب هذا الوضع والواقع الجديد تكثيف الجهود، وزيادة الموارد لتعزيز البنية التحتية لرقمنة كل هذه المنصات لضمان تلبية احتياجات النساء وحمايتهن أثناء الجائحة.

[2] الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) – استطلاع الرأي العام بمصر (2016-2017) – هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2018

وفي هذا السياق، تم تصميم **مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد**، لتتبع جميع السياسات المراعية لاحتياجات المرأة أثناء الجائحة، بما في ذلك جميع تدابير الحماية والوقاية تجاه العنف ضد المرأة. وتعد الحكومة المصرية هي الأولى في العالم التي تصدر تقرير رصد السياسات الداعمة للمرأة خلال الجائحة.

الثغرات

على الرغم من أن مصر اتخذت خطوات ملموسة لإصدار القوانين والتعديلات للقضاء على العنف ضد المرأة، إلا أن إصدار قانون شامل يحدد ويعالج ويجرم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات لا يزال مفقودا.. حيث يعنى هذا القانون بتوفير إطارا قانونيا شاملا للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات إذا كان مصحوبا بآلية إنفاذ قوية وحملة مخصصة للتوعية به.

ونتيجة لغياب قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة، يظل هناك قصورا وعدم دقة في الإحصاءات والمعلومات وأعداد حالات العنف المبلغ عنها قضائيا وأمام السلطات المعنية. حيث توفر مصر المعلومات والبيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة من خلال الآلية الرسمية للإحصاء في مصر "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" والذي لديه القدرة على تطبيق الأدوات المنهجية الدولية باستخدام الموارد والسياق الوطني لدراسة حجم العنف وأسبابه وآثاره.

وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة لتكثيف الجهود لرفع الوعي القانوني لدى النساء والفتيات المصريات حول جميع القوانين القائمة بالفعل والتي تحميهن من أي شكل من أشكال العنف ضدهن.

تم إنشاء خط أساس مؤسسي قوي لتعزيز الخدمات الصحية للنساء اللاتي تعرضن لعنف من خلال إنشاء وحدات المرأة الآمنة داخل مستشفيات الجامعات الحكومية. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة الصحة والسكان بتدريب أكثر من 2249 طبيب/ة للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى الارتقاء بهذه النماذج لتوفير الخدمات الصحية وإتاحتها لجميع النساء المصريات، فضلا عن تكثيف ورفع وعي النساء بتلك الخدمات وأماكن تواجدها.

منهجية كتابة التقرير

قام المجلس القومي للمرأة، بصفته الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة في مصر، بصياغة هذا التقرير والاعداد لإبراز التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة منذ إطلاقها في ابريل 2015 وحتى ابريل 2021. وتستند المعلومات الواردة في التقرير على المفاهيم النوعية والوصفية، بالإضافة إلى النهج الكمي للسماح بالقياس العددي والاستكشاف المتعمق لما تم تحقيقه للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات أثناء تنفيذ الاستراتيجية.

جمع المعلومات :

تم إنشاء نظام للرصد والتقييم بمجرد إطلاق استراتيجية العنف ضد المرأة في أبريل 2015، ومن خلاله تم التجميع التراكمي والتحليلي لكافة المعلومات والتقدم المحرز في إطار الاستراتيجية وخطط عملها. بقيادة المجلس القومي للمرأة ومن خلال الإدارة العامة للمتابعة والتقييم ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة بالمجلس، تم تجميع كافة التقارير المرحلية التي توضح الأنشطة والتقدم المحرز وتحديات الشركاء من الجهات الوطنية والممثلين في اللجنة التيسييرية والتنفيذية لوضع الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك يُضمن المجلس القومي للمرأة التقدم المحرز في الاستراتيجية بتقاريره الشهرية والسنوية؛ ويتم رفع تلك التقارير إلى مكتب الرئاسة ومكتب رئيس الوزراء والبرلمان المصري. كما استخدم المجلس القومي للمرأة أيضا تقرير رصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، لدمج التدابير والسياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية لحماية النساء والفتيات المصريات من العنف نتيجة لتبعات فيروس كورونا. بالإضافة إلى ذلك، خصصت وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات جزء في تقاريرهم الدورية حول العنف ضد النساء والفتيات في إطار الاستراتيجية، وترفع كل هذه التقارير للمجلس القومي للمرأة.

علاوة على ذلك، وردت تقارير عن العنف ضد المرأة من منتدى منظمات المجتمع المدني العاملة على ملف المرأة وكذلك التقارير الواردة من مرصد المرأة المصرية.

عملية صياغة التقرير

عقد المجلس القومي للمرأة ورشـــتي عمل خلال الفترة من يناير 2020 وحتى يناير 2021 ، لوضـــع هيكل ومنهجية التقرير وآلية الصـــياغة. وأســـفرت ورش العمل عن تطوير مجموعة من أوراق العمل لتشـــمل جميع الأنشـطة الخمسـية والتقدم المحرز في إطار الاسـتراتيجية. ثم تم فصـل الأنشـطة المدرجة في تلك الأوراق وتصنيفها طبقا للمحاور الاربعة للاستراتيجية لتسهيل رصد ومتابعة كل محور.

بالإضـافة إلى ذلك، عقد المجلس القومي العديد من الاجتماعات والمشـاورات مع الجهات الوطنية بما في ذلك الشـركاء الوطنيين والدوليين لمناقشـة هدف التقرير وعملية الصـياغة. وقد تم تصـميم وإنشـاء قسـم منفصل في هذا التقرير ليشمل وضع المرأة والتدابير المتخذة لحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز ذات الصـــلة بالبيئة وتغير المناخ والأزمات والأوبئة. تم القيام بذلك للأخذ في الاعتبار التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 على المرأة.

ساعدت هذه العملية في تحديد التوصيات والطريقة المقترحة للمضي قدمًا بعد انتهاء هذه الاستراتيجية بناءً على ما تم إنجازه مع مراعاة الوضع والسياق الحاليين.

جهود الجهات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 2015-2020

أولا: محور الوقاية

الأهداف الفرعية:

(1) تنمية الوعي العام وتصحيح الخطاب الديني

(2) تحليل الظاهرة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي

(3) مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات التي تحض على العنف ضد المرأة

(4) تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الاعلام لنبذ العنف ضد المرأة

1- تنمية الوعي العام وتصحيح الخطاب الديني

إن مبادرات وحملات التوعية حول قضـــايا العنف ضـــد المرأة، والخدمات المتاحة، والأطر القانونية الوطنية للقضـــاء عليه. كل ذلك حقق تقدمًا ملموســـا في الوصـــول إلى أعداد كبيرة من الفئات المستهدفة من خلال قنوات الاتصال المختلفة[3] (مثل منصات التواصل الاجتماعي، حملات النقل العام، وحملات الإذاعة والتلفزيون، واللقاءات والبرامج التدريبية). فان **الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضـــد المرأة (2015-2020) تعتبر بمثابة إطار لحملات التوعية والمبادرات والتواصـــل المستمر**.

ومن العوامل الأساسية التي ساعدت في تنفيذ مجموعة واسعة من أنشطة التواصل هو الشراكة والدعم بين جميع أصـحاب المصـلحة والجهات المعنية مما يتطلب اتخاذ تدابير مسـتقبلية لضـمان اســتمرار تلك الجهود والحفاظ على هذا الزخم وما تم تحقيقه مثل: (1) تعزيز التنســيق بين الجهات المختلفة للاســتفادة القصــوى من الموارد المتاحة. (2) معالجة الفجوة المعلوماتية من خلال إجراء الدراسـات الاسـتقصـائية (3) التأكيد على أهمية الرسـائل التوعوية الموحدة. (4) الوصـول إلى كافة شرائح المجتمع.

[3] التقارير السنوية لأنشطة المجلس القومي للمرأة وتقارير حملات طرق الأبواب

أ. إقامة حملات توعوية لمعالجة مختلف أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة

حملات طرق أبواب

في 27 محافظة من محافظات مصر من قبل الرائدات المجتمعيات والقيادات الدينية (واعظات وراهبات) تم تدريبهن على رسائل قضايا العنف ضد المرأة، ووصل عدد الزيارات إلى ملايين الزيارات لزيادة الوعي حول هذه القضايا

حملة التاء المربوطة

عدد 135 مليون و300 ألف متابع/ة

عدد من الرسائل الاعلانية على صفحات التواصل الاجتماعي والقنوات الاعلامية للتوعية بحقوق المرأة في التنمية الاقتصادية والتعليم، وأهمية مواجهه التحرش والتصدي له.

#سر_قوّتك

حملة "ماتسكتويش"

25 % زيادة في البلاغات على الخط الساخن لمكتب شكاوى المرأة

رسائل لحث المرأة على الإبلاغ والتصدي للتحرش (لافتات الطرق السريعة بالقاهرة والإسكندرية والمنيا / اعلانات اذاعية وتلفزيونية.)

حملة "حياتك محطات .. متخليش محطة توقفك"

4 محطات مترو رئيسية

2 مليون راكب للمترو يومياً

رسائل عن تنظيم الاسرة، التحرش، الزواج المبكر والمشاركة في العمل.

قام مركز بصيرة بتقييم أثر الحملة.

حملة "أتكلمي...إحمي نفسك وغيرك"

عدد 307 ألف مشاهدة

تستهدف زيادة الوعي حول المخاطر الإلكترونية وطرق الاستخدام الأمن وسبل الإبلاغ عن جرائم العنف الإلكتروني بالتعاون مع وزارة الاتصالات. (Cybersafety)

أولاً: محور الوقاية

١- تنمية الوعى

حملة "حاسبوا على كلامكم"

عدد 5 مليون و800 ألف متابع / ة

بالتعاون مع انستجرام لتسليط الضوء على مشكلة التنمر على الإنترنت ورفع الوعي المجتمعي حول آثاره النفسية وأهمية الحفاظ على بيئة إيجابية على المنصة والتوعية بالقواعد والأدوات المتاحة أمام مستخدميها للحماية من التنمر.

حملة التحرش جريمة ... اتكلموا Speak Up

لنشر الوعي حول أهمية عدم الصمت على جرائم التحرش في وسائل المواصلات والأماكن العامة لتوفير بيئة تنقل آمنة للسيدات والفتيات. تضمنت الحملة فيدو توعوي من أداء الفنانة منة شلبي والفنان هاني عادل، بالإضافة إلى مجموعة من الملصقات والرسائل التوعوية تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي.

أغنية نور

عدد 66 مليون و100 ألف مشاهدة

ناقشت التمييز ضد المرأة لاسيما في مجال العمل وحازت بـ trend على تويتر أول 24 ساعة من إذاعتها، من غناء الفنان زاب ثروت والفنانة أمينة خليل.

أغنية "هتفرقي"

تشجع الفتيات على التصدي لظاهرة التحرش من خلال تسليط الضوء على مواقف واقعية من التي تتعرض لها الفتيات والنساء، للمغنية فرح بسمة.

حملة "موارد سلامة المرأة" مع فيسبوك

عدد 39 ألف متابع / ة

بهدف نشر الوعي حول سبل حماية المرأة من العنف الالكتروني من خلال أدوات الحماية التي توفرها منصة فيسبوك لمنع الجرائم الالكترونية

إطلاق مبادرة تحت شـعار حمايتك في قانونك، وخلالها قاد المجلس القومي للمرأة سـلسـلة اجتماعات مع ممثلي وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات والخبراء المعنيين بقضـايا المرأة ذات الإعاقة من منظمات المجتمع المدني بالإضـافة إلى مجموعة من النسـاء ذوات الإعاقة وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة. من أجل الخروج برسائل تثقيفية مبسطة وواضحة حول مختلف أشكال العنف التي تتعرض لها النساء ذوات الإعاقة نتج عن المبادرة (18) **رسالة** تم صياغتها وإدراجها في مطويات تسلط الضوء على حقوق الأشخاص ذات الإعاقة، والقوانين ذات الصلة، والعقوبات المنصوص عليها لكل شكل من أشكال العنف.

الرسالة	شكل العنف
أنا مش منسية .. أنا عندي حماية قانونية	رسالة عامة
لا جنسي ولا إعاقتي يحد من طاقتي	التمييز على أساس الإعاقة وعلى أساس النوع
أدوني فرصتي أحقق شخصيتي	عدم تهيئة الظروف وعدم تكافؤ الفرص وعدم احترام الفوارق والحريات والتنوع البشري للمرأة ذات الإعاقة
بالحماية القانونية ... مش هكون مادة للسخرية	مناهضة الصور النمطية للمرأة ذات الإعاقة في وسائل الإعلام
الخدمات الثقافية والرياضية ... حق لك وليا	حرمان المرأة ذات الإعاقة من الثقافة والرياضة والسياحة والترفيه
رعايتي الصحية ... أمانة ومسئولية	الحرمان من الرعاية الصحية الجيدة وعدم تلبية احتياجاتهم الطبية بسبب ضعف وصولهم للخدمات الصحية
أدمجني وسطهم ... أتعلم زيهم	الحرمان من التعليم الدمجي.
تدريب مفيد يضمن عمل أكيد	الحرمان من الإعداد المهني والتدريب الوظيفي مع توفر السلامة والأمان.
شغلي في أمن وسلامة يحقق لي دخل واستدامة	الحرمان من الحق فيا لعمل المناسب وعدم توفير بيئة عمل آمنة.
يسر لي الخدمات البنكية أساهم في العملية التنموية	الحرمان من الشمول المالي
حمايتي القانونية تضمن لي معاملة إنسانية	الحرمان من الحماية القانونية.
التقاضي حقك.. ومساعدتك واجب لتمكينك من حقك	عدم توفير الترتيبات التيسيرية في المعاملة الجنائية
ما تستغلش إعاقتي وتنتهك إرادتي	التعرض للخطر والاستغلال.
لا إساءة ولا تهميش قانوني ما بيعديش	الإساءة والتنمر والتعرض لهن واستغلالهن.
مشاركتي السياسية ضمان لحقوقي القانونية	الحرمان من الحق في المشاركة السياسية.
مساواتي في أسرتي تحقق فرصتي	الإيذاء والحرمان من الرعاية الأسرية
أنا في التعداد أنا في الخدمات	إخفاء الشخص ذو الإعاقة في الإحصاء
حق وقانون وإتاحة ... بهم حياتي مرتاحة	الحرمان من الإتاحة وعدم توفير بيئة آمنة

للاطلاع على النسخة الكاملة يرجى زيارة
http://...eg/Pdf/475/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%83

مبادرة "يلا نحميها" لتشجيع الطلاب
على استخدام الفن لتناول قضية العنف
ضد المرأة ذات الإعاقة (حملة الـ16 يوم
(2019

انطلاق مارثون مشي للسيدات
والفتيات من ذوات الإعاقة
(حملة الـ16 يوم 2019)
1500 مشارك/ة

مواصلات آمنة للمرأة :

إطلاق حملة توعية عامة داخل المحطات الحيوية لمترو الأنفاق في أكتوبر 2018 " *حياتك محطات متخليش محطة توقفك*" ، في العتبة ورمسيس والعباسية وجامعة القاهرة. وعرضت ملصقات واسعة النطاق في المحطات المختارة[4] ، مع رسائل توعية بشأن التنقل الآمن، والتحرش الجنسي، والزواج المبكر، وتنظيم الأسرة، وتعليم الفتيات وتمكين الفتيات والنساء. استمرت الحملة أربعة أشهر، لتصل إلى حوالي من 11 ٪ إلى 21٪ من إجمالي عدد مستخدمي المترو الذي يقدر بمليوني مستخدم يومياً للمترو.

أجرى المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) **دراسة استقصائية لتقييم مدى تأثير الحملة** وفعاليتها في إحداث تغيير سلوكي نحو تمكين المرأة. وقد تم مشاركة الدراسة مع أصحاب المصلحة من الشركاء المعنيين الذين أشادوا بهذا الجهد الرائد في تقييم حملات التوعية العامة.

[4] نفذت الحملة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

إطلاق حملة تحت عنوان "السكة أمان" من **محطة السكة الحديد برمسيس** ومحطات أخرى منها (إيتاي البارود، نكلا، كفر داوود، منوف، أشمون، وطنطا)، وتضمنت نشر فيديوهات توعوية، وقيام فريق عمل ميداني من الشباب المتطوع بنشر رسائل بين جمهور الركاب بمختلف أشكال العنف ضد المرأة لاسيما التحرش الجنسي وأهمية التصدي له، وقد حققت الحملة 73 الف وصول على صفحة فيسبوك المجلس القومي للمرأة حتى مارس 2021.

حملة "16 يوم أنشـــطة لمناهضـــة العنف القائم على النوع الاجتماعي" وهي حملة عالمية تطلقها سنويا الأمم المتحدة:

وفي إطارها وعلى المستوى الوطني يتم تنفيذ مجموعة من الأنشطة بجميع محافظات الجمهورية تحمل نفس المســـمى "حملة 16 يوم أنشـــطة لمناهضـــة العنف القائم على النوع الاجتماعي"، بهدف رفع الوعي المجتمعي العام بأشكال العنف ضد المرأة وأهمية القضاء عليه. وتنفذ الأنشطة كل عام في الفترة **من** 25 نوفمبر، اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى 10 ديســـمبر، اليوم العالمي لحقوق الانســـان. وخلال فترة إعداد التقرير (2015-2020)، نفذ المجلس القومي للمرأة **مجموعة متنوعة من الأنشـــطة** بالتعاون بين المؤســـســـات الوطنية الحكومية وغير الحكومية وشـــركاء التنمية. اســـتهدفت الحملات جميع شـــرائح المجتمع نســـاء/ رجال / أطفال /طلاب جامعات ومدارس/ عاملين بالوزارات والهيئات الحكومية / إعلاميين. وفيما يلي أبرز الأنشطة الرئيسية التي أجريت:

- **إذاعة تنويهات ومواقف درامية على جميع المحطات الاذاعية** تهدف إلى توضـــيح دور الرجل في القضاء على جميع أشكال العنف الموجه إلى المرأة.
- إقامة **أكشـــاك توعوية داخل الحرم الجامعي في العديد من الجامعات المصـــرية**، وتدريب عدد كبير من الطلاب المتطوعين للدعوة إلى إنهاء العنف ضـد المرأة، والتوعية بالخدمات القائمة وجهود المجلس القومي للمرأة وكيفية تلقي شـــكاوى العنف ضـــد المرأة، وكيفية الإبلاغ عن حوادث العنف ضـــد المرأة في وحدات مكافحة العنف التي أنشـــئت في 24 جامعة مصرية

- عقد **جلسات توعية عامة** بالشراكة مع المؤسسات الوطنية المعنية وواضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني[5] لعدد من النساء من المناطق ذات الدخل المنخفض في خمس محافظات، بهدف التوعية بكيفية **الحصول على الخدمات الأساسية** المقدمة في المجالات القانونية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- إقامة المعارض الفنية مثل معرض الفن **التشكيلي "كوني 2017"**، ومعرض الفن **التشكيلي "اتكلمي 2018"** بالتعاون مع كلية الفنون الجميلة، ومسابقات فنية بين طلاب وطالبات المدارس للتعبير بالرسم عن أوجه القضية وأشكال العنف المختلفة.

[5] تم هذا التدخل في حملة 16 يوم 2017، وتكرر مرة أخرى في حملة 16 يوم 2019 بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWomen

- اضاءة العديد من **المعالم السياحية باللون البرتقالى (مثل أهرامات الجيزة وأبو الهول) ومقر المجلس القومي للمرأة ولأول مرة** اضاءة **محكمة الأسرة** بحلوان **ومحكمة الأسرة** بالزيتون **والكاتدرائية المرقسية** بالعباسية تزامنا مع بدء الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 2021

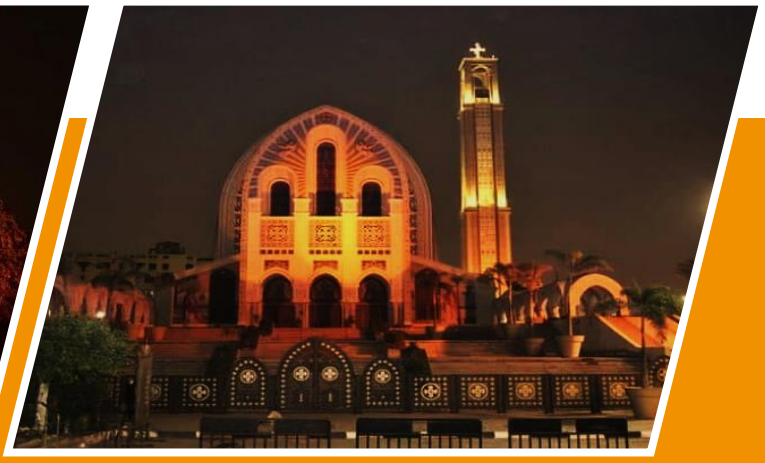

- **إطلاق حملة مراكب النيل** مكونة من (16) مركب تحمل رسائل مختلفة لمناهضة كافة اشكال العنف ضد المرأة والفتاة، ووصل عدد مشاهديها حوالي (**127,83**)
- **وضع لافتات تحث على مناهضة العنف ضد المرأة** في أحد الميادين الكبرى بمدينة 6 أكتوبر (ميدان جهينة).
- **انطلاق أول مارثون** رسمي للسيدات والفتيات 2019 1500 مشارك/ة

أحميها من الختان

حملة توعوية أطلقتها أول لجنة وطنية للقضاء على ختان الاناث في مصر. تم تشكيلها عام 2019، تحت رئاسة مشتركة من المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة وتضم في عضويتها كافة الشركاء والجهات المعنية الحكومية وغير حكومية والسلطات التنفيذية والقضائية والدينية وبالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية بهدف توحيد الرؤي وتنسيق الجهود للقضاء على الختان.

وفيما يلي جهود اللجنة للتوعية بأبعاد القضية وخطورتها على الفتاة والمجتمع:

1) **حملة "أحميها من الختان"**: [2019 – 2021]، بلغ عدد الانشطة المنفذة خلال الفترة من مايو 2019 إلى مارس 2021 **" 1،694 نشاط"** تضمنت لعديد من أنشطة التواصل المباشر مع المستهدفين كطرق أبواب، ندوات، لقاءات جماهيرية وتدريب فرق عمل، كما نُفذت أنشطة أخرى في مجال التوعية الإعلامية وغيره من الأنشطة كما يلي:
   - انتاج ونشر عدد **(16)** فيلم توعوي على مواقع التواصل الاجتماعي للشركاء.
   - إذاعة **(8)** رسائل إعلامية على **(18)** محطة إقليمية ومحلية.
   - طباعة (**15 ألف**) ملصق إعلاني وتوزيعه على الوحدات الصحية، المستشفيات والصيدليات.
2) إطلاق **جائزة تشجيعية باسم عزيزة حسين وماري أسعد** لتشجيع الممارسات الجيدة للقضاء على الختان.
3) إدراج مكون مكافحة ختان الاناث " تشويه الأعضاء التناسلية للإناث" في **تدريبات وزارة الصحة** التي تستهدف الممرضات والرائدات وأطباء العلاج الحر والرعاية الصحية والتوعية بخطورة الزواج المبكر وختان الاناث.
4) في عام 2021 تم إصدار بيان مشترك من قبل الفريق الوطني **"عدم التسامح مطلقا " لتطبيب** تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
5) قدمت اللجنة **مقترح بتعديل مواد الختان** بقانون العقوبات في يونيو 2020، والذي أقره لاحقا مجلس الشيوخ والبرلمان المصري. يهدف مقترح القانون إلى غلق باب التحايل باستخدام أي ثغرات قانونية للهروب من العقاب مثل المبرر الطبي وغيرها بالإضافة إلى توسيع نطاق التجريم واعادة تعريف فعل الختان وتوقيع عقوبات أكثر صرامة لتحقيق الردع اللازم، وقد صدر بالقانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل بعض احكام قانون العقوبات (المواد الخاصة بجريمة ختان الاناث)

إجمالي الاتصال التوعوى في الحملة

٧٦,٢١٥,٥٣٣

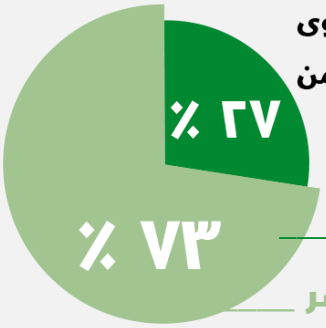

نسب الاتصال التوعوى من حملة احميها من الختان ٢٠١٩-٢٠٢١

تواصل مباشر

تواصل غير مباشر

صفحات التواصل الاجتماعي	٥٥,٣٧٧,٥٧٠
طرق أبواب	٢٠,٣٦٠,٦٧٣
قوافل طبية	١٨,٦٠٨
فعاليات توعوية متنوعة	٥٦,٨٣٣
استقبال شكاوى (خط المجلس القومي للمرأة)	٥,٠٠٣
استقبال شكاوى (خط نجدة الطفل)	١,٦١٨
دورات تدريبية لمجموعات العمل	٤,٣٠٦
نشاط الجمعيات الاهلية للشركاء من ممثلي اللجنة	٣٩٠,٩٢٢

ب. استخدام مختلف وسائل الإعلام لنقل الرسائل

1. أفلام / مسرحيات / اعلانات / مقالات صحفية

- **فيلم بين بحرين**[6] لتسليط الضوء على القضايا المجتمعية المختلفة التي تواجه النساء؛ وحصل على (21) جائزة محلية وعربية ودولية.
- **فيلم مريم والشمس** لتسليط الضوء على المصاعب التي تتحملها المرأة والفتاة للبقاء في التعليم.
- **مسرحية كلمة السر** ، مسرحية تفاعلية تم عرضها بتسع محافظات ، لرفع الوعي المجتمعي بالممارسات التقليدية الضارة ووسائل القضاء عليها.
- **مسرحية "دايرة و بتدور"** عن مناهضة الختان وأضراره، إنتاج شبكة الأقران للشباب بمصر من أداء وتمثيل طلاب وطالبات الجامعات في إطار المسرح التفاعلي المجتمعى.
- **مسرحية كوميدية "حل الضفاير"** ، وهو أول عرض مسرحي يناقش الصور النمطية حول تعليم المرأة ، والوصول إلى الأماكن العامة الآمنة والعنف ضد المرأة. وقد استمر العرض لمدة اربع سنوات على مسارح الهوسابير والمعهد العالي للفنون المسرحية ومسرح الفلكى ومسرح جامعة القاهرة.
- **فيديو توعوي لتعزيز بيئة عمل آمنة للمرأة.**

[6] Unwoman هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- **فيديوهات توعوية لمجموعة من فناني ومبدعي مصر لتوعية السيدات والفتيات بأهمية مواجهة التحرش لاسيما التحرش والتنمر الالكتروني، وحثهن على ضرورة الإبلاغ وعدم السكوت.**
- **مسرحية بالعرائس الماريونت "كلمة من حرفين"** تتناول قضية الإيذاء والاعتداء على الأطفال خصوصا الاعتداء الجنسي.
- **نشر عدة مقالات في الصحف الرسمية والمجلات** عن حماية المرأة من العنف وتوضيح دورها كصمام أمان للمجتمع.
- أنتج المجلس القومي للمرأة مسلسل تلفزيوني تم عرضه خلال شهر رمضان المبارك وهو الوقت الأكثر مشاهدة للأعمال التلفزيونية. هدف المسلسل إلى تعزيز **الأخلاق والقيم وكذلك التسامح والاحترام المتبادل** مع التركيز على أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة مثل العنف في الأماكن العامة، والعنف المنزلي، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، وغيرها من المواضيع.

2. برامج إذاعية و تلفزيونية

- **إطلاق حملة إعلامية في الإذاعة المصرية** تضمنت (6) رسائل تتناول قضية العنف ضد المرأة، تم إذاعتها على (13) محطة محلية وإقليمية [الشرق الأوسط، الشباب والرياضة، راديو مصر، بالإضافة للمحطات المحلية والبرنامج العام].
- **برنامج إذاعي بعنوان حكاية وراء كل باب،** تضمن (30) حلقة أذيعت على البرنامج العام على مدار شهر كامل.
- **برنامج حكايات نهاد:** تضمن البرنامج أكثر من (50) حلقة شملت رسائل توعوية حول مختلف القضايا منها العنف ضد المرأة، تلقى خلالها العديد من الأسئلة والاستفسارات ذات الصلة. ويصل عدد مشاهدي البرنامج **(12.7 مليون شهريا)**، وذلك وفقا لإحصاءات صفحات التواصل الاجتماعي إلى جانب المشاهدات التلفزيونية [70% سيدات، 30% رجال]، كما يصل عدد التفاعلات والتعليقات عليه إلى ما يقرب من 4 مليون.
- خلال عام المرأة 2017، خصصت **البرامج الحوارية الأكثر شعبية** حلقات أسبوعية تتناول قضايا المرأة بالتركيز على قضايا العنف ضد المرأة.

3. مطبوعات توعوية

أصـــدرت مختلف الجهات مطبوعات للتوعية بقضـــية العنف ضـــد المرأة بكل جوانبها، لاســـيما العقوبات والإطار التشـــريعي لجرائم العنف الممارس ضـــد المرأة وختان الإناث .

تطوير **أول مســـار إحالة وطني للنســـاء اللاتي تعرضـــن للعنف،** واســـتخدامه كنموذج للإحالة متعددة القطاعات في المجال القانوني والصحي والاجتماعي. وتم توزيع النموذج على **الجهات المعنية كالمســـتشـــفيات والوحدات الصـــحية وأقسام الشرطة ووحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات.**

- **مطوية** الإطار التشريعي لجرائم العنف ضد المرأة.
- إطلاق ورقة "**حماية المرأة من جرائم العنف في القوانين والتشريعات الوطنية**"، لتسليط الضوء على الإطار التشريعي للحماية القانونية الحالية في ظل الدستور والقوانين الوطنية والاستراتيجيات الوطنية التي أطلقتها مصر والاتفاقيات والمواثيق المصدق عليها.
- طباعة 15ألف بوستر **عن ختان الاناث**، العقوبات والأضرار والإبلاغ تم توزيعها على المستشفيات والوحدات الصحية والصيدليات.
- إطلاق أول مطويات خاصة **بإدارة الحالة للمعنفات** وتشمل الخطوات الأساسية لمقدمي الخدمات الصحية للتعامل مع الناجيات من العنف.
- انتاج مطوية للتوعية عن ابلاغ عن العنف المنزلي والتصدي له.

4. ورش عمل، تدريبات وندوات، أدوات ابتكارية

عقد ندوات توعية في مراكز الشباب التابعة لوزارة الشباب والرياضة للتوعية بين الشباب والشابات بشأن التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.

دعم المشاركة الاجتماعية للحد من العنف ضد المرأة من خلال **حملة توعية** "لسائقي التوك توك" كنموذج تم من خلاله رفع وعي **السائقين من الرجال**، وإجراء برنامج تدريب مدرب حول قضية العنف ضد المرأة، لاسيما التحرش الجنسي وأهمية محاربته.

مبادرة قطاع السياحة لإجراء دورات توعية لتعزيز بيئة آمنة للمرأة: تم تنفيذ دورات تدريبية لموظفي الفنادق والاداريين، للتوعية لأثر بيئة العمل الآمنة والمرافق الآمنة على صناعة الضيافة، وسبل كافة أشكال العنف ضد المرأة، مع التركيز على التحرش الجنسي باعتباره خطراً كبيراً على سلامة المرأة.

رفع وعي الأطفال بالمدارس حول مفهوم المساحة الآمنة وكيفية الوقاية من الاستغلال الجنسي، من خلال برنامج تم تقديمه لطلبة المدارس بالتعاون مع Safe Kids. على سبيل المثال تم توعية **عدد كبير من الأطفال** من منطقة عزبة الهجانة.

ابتكار طرق غير تقليدية للتوعية **بكافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والفتاة،** على سبيل المثال إطلاق الألعاب التعليمية والمسابقات التثقيفية:

- **لعبة سيفلينجز Safeelings** تناسب مختلف الأعمار وهي عبارة عن مشاعر مختلفة مكتوبة على الكروت، تساعد الأباء والأخصائيين الاجتماعيين على التواصل الفعال مع الأطفال من الجنسين للتعبير عن مشاعرهم كخطوة أولى لتمكينهم ضد العنف والتمييز والايذاء الجسدي أو النفسي.
- **لعبة تغييرك هيغير** وهى عبارة عن جمل مختلفة فى شكل كروت تشجع المراهقين على قراءة جمل مليئة بالتمكين ونبذ العنف ضد المرأة عكس الجمل السالفة المليئة بالعنف التي تم تداولها فيما مضى.

- **مسابقة مثل مش شعبي** أطلقها المجلس القومي للمرأة على صفحته الرسمية للتواصل الاجتماعي، وتستهدف تنشئة أجيال جديدة على قيم تمكين المرأة من خلال تغيير الأمثال الشعبية الدارجة المتضمنة جمل وكلمات تحث على العنف ضد المرأة إلى جمل وكلمات تشجع على تمكين المرأة ودعمها ومساندتها.

5. القيادات الدينية

تعزيز قدرات القيادات النسائية الدينية: لأول مرة في مصر حضرت القيادات الدينية النسائية برامج تدريبية نفذها المجلس القومي للمرأة لتعزيز معارفهن ومهاراتهن في التواصل لنشر رسائل التوعية في مجتمعاتهن المحلية من خلال طرق الأبواب للتوعية حول الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف المنزلي وغيرها. واستفادت **203 من القيادات الدينية** من هذا التدريب.

ج. إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التعليم

تعزيز قدرات معلمي المدارس في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة من خلال ورش العمل، ونشر الوعي بين الطلاب حول مفهوم العنف وأهمية التصدي له.

دمج مفاهيم المساواة بين الجنسين واحترام الآخر في المناهج التعليمية من خلال التعاون المشترك بين مركز تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم والجهات المعنية، وإصدار كتاب بعنوان **"القيم واحترام الاخر"** وتدريسه للصف الثالث الابتدائي خلال للعام الأكاديمي 2020 /2021.

رفع وعي طلاب الجامعات من خلال أنشطة وحدات مناهضة العنف ضد الفتيات حول مفهوم العنف، أنواعه وأشكاله لاسيما التحرش الجنسي وأهمية محاربته، والتشريعات ذات الصلة. وتضمنت الأنشطة ورش تدريبية حول **آليات الدفاع عن النفس.**

دعم الجامعات في تحقيق بيئة صديقة وآمنة للطالبات والمرأة بشكل عام من خلال عدد من الأنشطة تنفذها وحدات مكافحة العنف في (24) جامعة حكومية.. ومن بين الانشطة المنفذة، عدد من المعسكرات الشبابية التعليمية التي نظمها المجلس القومي للمرأة وشبكة الأقران للشباب بجامعات المنيا والمنصورة وجنوب الوادي. ووفرت المعسكرات فرصا تعليمية للطلاب المشاركين من خلال اللعب التفاعلي والأنشطة لتعزيز معرفتهم بالتحرش الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر، والعنف المنزلي، والحقوق القانونية، وآليات الإبلاغ.

إطلاق سلسلة من الحوارات والندوات عبر الانترنت من قبل الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتحت عنوان "لازم نتكلم" لمناقشة الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة، وخاصة التحرش الجنسي وكيفية مواجهته القضاء عليه. وتشجيع الفتيات والسيدات على الإبلاغ عن جرائم العنف.

د. تصحيح الخطاب الديني

تصحيح الخطاب الديني من خلال: (1) تسيير قوافل دعوية ودروس أسبوعية نفذتها وزارة الاوقاف. (2) تدريب السادة الأئمة والدعاة على نشر الوعي بالقضية. (3) تخصيص بعض خطب الجمعة للحديث عن مناهضة العنف. (4) أصدر الأزهر الشريف دليلا لتدريب القيادات الدينية عن مكافحة العنف ضد المرأة في الإسلام. (5) أصدر الأزهر بيان يحرم فيه التحرش إشارة أو لفظًا أو فعلاً. (6) إصدار بيان ووثائق من الكنيسة المصرية حول موقفها من العنف ضد المرأة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

هـ. إدماج الرجال والشباب وزيادة الوعي من خلال الرياضة

إدماج الرجال من خلال حملة لأني رجل وأنشطتها المختلفة منها "دوري لأني رجل" لكرة القدم الخماسية نظمه المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة. شارك بالدوري 108 فرق من جميع محافظات الجمهورية بهدف استخدام الرياضة كوسيلة لتعديل السلوكيات المجتمعية السلبية تجاه المرأة من خلال تأهيل أكثر من 2000 شاب من اللاعبين الواعدين والمدربين والشباب من المتطوعين من المجتمع المدني والحكومة لنشر رسائل الحملة.

تنظيم أنشطة رياضية عديدة، منها **الماراثون الأول للمرأة** في حي مصر الجديدة، ماراثون المشي للسيدات من ذوات الإعاقة، وتنظيم يوم رياضي نسائي بمنطقة بشائر الخير بمحافظة الأسكندرية والذي تضمن ماراثون رياضي وعرض التنورة ومباريات لكرة القدم الخماسية النسائية ونهائي بطولة تنس طاولة النسائية ومباراة كرة قدم خماسية لفريق الإسكندرية من المشاركين في دوري كرة القدم لأني رجل. ويُعد تكرار مثل تلك الأنشطة العامة يساهم في زيادة الادراك بحقوق الفئات الخاصة وبحقوق المرأة والفتاة في ممارسة الأنشطة بصورة طبيعية في الأماكن العامة.

2- تحليل الظاهرة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي

تشكل البيانات المتوفرة حول العنف ضد المرأة أهمية كبيرة في قياس حجم المشكلة ورصد التغيير، لتقييم فاعلية السياسات والبرامج التي تهدف للحد من هذه الظاهرة. ويتم ذلك من خلال قياس النتائج بواسطة المؤشرات ذات الصلة مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030. واتساقاً مع ذلك تم إدماج بعض المؤشرات الرئيسية تحت محور الحماية باستراتيجية تمكين المرأة 2030.

قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وغيره من الجهات الوطنية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والجهات الشريكة بتنفيذ عدد من المسوح والدراسات الميدانية الهامة، بهدف قياس حجم وأبعاد العنف ضد المرأة. دراسة بعنوان **مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي 2015** بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء[7]، وهو أول مسح وطني تمثيلي يهدف تقيم الآثار الاقتصادية للعنف ضد المرأة إلى جمع معلومات شاملة عن تجارب النساء والفتيات أول دراسة وطنية، وهو بمثابة خط أساس هام وأداة لدعوة الشركاء الوطنيين للعمل على القضاء على العنف ضد المرأة. ومصر هي الأولى من بين الدول العربية التي تصدر مثل هذا المسح.

٢,١٧ مليار جنيه مصرى — **التكلفة الاجمالية التي تتحملها النساء وأسرهن بسبب العنف**

٧,٨٨٨ مليون إمرأة — يعانين من العنف بجميع أشكاله سنوياً
وأقل من 1٪ من هذا العدد يبلغون عن حوادث أو يطلبون المساعدة / الخدمة

١٠٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤) — **تعرضن للتحرش في شوارع مصر**

٧٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤) — **تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام**

١٨٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤) — **تعرضن لعنف منزلى من أحد أفراد الأسرة**

[7] تم اعداد الدراسة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

1) **دراسة بعنوان العنف ضد المرأة.. الأبعاد وآليات المواجهة**، تم إعدادها بالتعاون بين المجلس القومي للمرأة والمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية عام 2016 ركزت على العنف المنزلي والتحرش في الأماكن العامة[8].
2) **إنشاء مرصد المرأة المصرية**[9] بهدف قياس مدى التقدم المحرز في كافة القطاعات المتعلقة بتمكين وحماية المرأة من خلال متابعة قيم المؤشـــرات (على مســـتوى المخرجات والنتائج والمدى الطويل)، وإعداد التقارير الدورية حول وضع المرأة المصرية والفجوة النوعية.
3) أول بحث حول **العنف ضـــد المرأة ذات الإعاقة**، تم إعداده بالتعاون بين المجلس القومي للمرأة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصـاء، وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصـندوق الأمم المتحدة الإنمائي، (سـيتم إطلاق نتائج الدراسـة خلال عام 2021)، ويعتبر هذا البحث الأول من نوعه في المنطقة العربية الذي يقدم بيانات وأدلة واضحة لتصميم تدخلات متخصصة تلبي احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
4) أطلق المجلس القومي للمرأة "اسـتطلاع رأي المرأة المصـرية حول فيروس كورونا المسـتجد في الفترة من 4 إلى 14 أبريل 2020" الذي اجراه مركز بصيرة لقياس زيادة العنف ضد النساء والفتيات في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد.

إصدارات مرصد المرأة المصرية	
عام	بيان الموضوعات
2019	عدد (5) مسـوح تليفونية: المشـاركة الاقتصـادية للمرأة / تولي المرأة المناصـب القيادية / حقوق المرأة المصـرية / صـحة المرأة والصـحة الإنجابية / الظروف المعيشـية للمرأة الريفية والفرص المتاحة أمامها. وإصـدار مجموعة من الانفوجراف وأوراق السياسات لعرض نتائج تلك المسوح. ورقة سياسات حول التناقض في الفجوة بين الجنسين في التعليم وسوق العمل. ورقة سياسات حول المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إضافة أكثر من ٤٠ مؤشر إلى مؤشرات المرأة، وتحديث كافة المؤشرات السابقة.
2020	**استطلاع رأي حول أهم التحديات بسبب أزمة فيروس كورونا، وأثار الأزمة على الأسرة.**

[8] تم اعداد الدراسة في إطار اعداد محور الحماية في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، وتمت على عينة من 6 محافظات ممثلة للوجهين القبلي والبحري.
[9] للاطلاع على موقع المرصد http://www.enow.gov.eg/

5) **دراسات ومسوح قيد الاعداد وجاري الانتهاء من نتائجها:**

- دراسة حول **مدى انتشار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسبية للإناث (ختان الإناث)** في مصر وتحديد الدوافع وراء ممارسة عادة ختان الإناث بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبالشراكة ووكالات الأمم المتحدة
- استطلاع رأي حول **التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للطلاق على المرأة والرجل** بالتعاون مع مركز بصيرة .
- **المسح الديموغرافي الصحي 2020:** تكمن أهمية إصدار المسح السكاني الصحي بشكل دوري في قابلية مقارنة البيانات لتقييم السياسات العامة ونجاحها من عدمه. وقد ساعدت بيانات هذا المسح لعام 2014 مصممي "رؤية مصر 2030" في تحديد التحديات ووضع مؤشرات تخطّيها. يحتوي المسح على بيانات هامة تملء المؤشرات الخاصة بالعنف.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد قام المجلس القومي للمرأة بتنفيذ عدد من **البرامج التدريبية** استهدفت العاملين في مجال التخطيط والمتابعة والاحصاء في عدد من الوزارات على المستوى المركزي واللامركزي، **حيث حصل عدد (3,200) من العاملين / العاملات على شهادة احصاءات النوع الاجتماعي** ليصبح لديهم القدرة على تحليل النسب وقراءة المعادلات الاحصائية من منظور النوع الاجتماعي وترجمة الفجوة النوعية بما يساهم في تبنى انشطة لدعم الفئات ذات الأولوية.

3- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة

شـهدت السـنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في تشـديد بعض العقوبات الخاصـة بالعنف ضـد المرأة ومراجعة القوانين التي لها أثر مباشر على تمكين المرأة ومن ثم على الحد من ظاهرة العنف.

صـدرت مجموعة من القوانين والتعديلات التشـريعية لحماية النسـاء والفتيات من مختلف أشـكال العنف والتمييز ضدهن، كما يلي:

1) في مجال القضاء على ختان الاناث: تم تشديد العقوبة المنصوص عليها بالمادة 242 مكرر من قانون العقوبات الخاصـة بختان الإناث، بجعل الجريمـة من جنحـة إلى جنـايـة تكون عقوبتهـا السـجن من 5 إلى 7 سـنوات لمرتكبي الجريمة، وتصـل العقوبة إلى 15 سـنة إذا أسـفر الختان عن عاهة مستديمة أو وفاة. كما استحدث المشرع جريمة جديدة وهي عقاب طالب الختان إذا تم الختان بناء على طلبه بنص المادة 242 مكرر (أ) تكون عقوبتها بالحبس من سـنة إلى ثلاث سنوات.
2) تعديل بعض أحكام قانون تنظيم السـجون **بموجب القانون رقم 106 لسـنة 2015** لحماية الأم السـجينة وحقها في إبقاء طفلها/طفلتها حتى بلوغ الرابعة من العمر والحصـول على حق الزيارة بعد هذا السن، بالإضافة إلى تأخير عقوبة التنفيذ لحين بلوغ الطفل عامين.
3) إصـدار قانون الخدمة المدنية لعام 2016 الذي **يمنح مزايا للأمهات العاملات** مثل إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلا من 3 أشهر.
4) اصـدار القانون رقم 82 لسـنة 2016 **بشـأن الهجرة غير الشـرعية وتهريب المهاجرين** وقد تناول بالتجريم جريمة تهريب المهاجرين أو الشـروع فيها أو التوسـط في ذلك، وشـدد عقوبتها إذا كان من بين المهاجرين المهربين نساء.
5) تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسـنة 2017) لتشـديد العقوبات على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق فيه.

6) يخصص قانون الاستثمار الجديد (المادة 2) لضمان **تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء**.
7) إصدار القانون المنظم لعمل **المجلس القومي للمرأة** (القانون رقم 30 لسنة 2018.)
8) إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم 10 لسنة 2018) الذي يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة.
9) تعديل المادة 289 **من قانون العقوبات المصري في 2018** التي أصبحت تنص على أن كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلًا، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنوات. إذا كان المخطوف طفلا أو أنثى وتشدد عقوبة الخطف بالتحايل أو الإكراه فى المادة 290 فى حالة كون المخطوف أنثى أو طفل وتصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام
10) إصدار القانون رقم 175 لسنة 2018 في شأن **مكافحة جرائم تقنية المعلومات** ويهدف إلى حماية الأشخاص وتحديداً النساء من الممارسات التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت، على سبيل المثال مما يحدث من نشر صورهن بعد استخدام البرامج المعدة لذلك بتعديل الصور وخلافه بهدف الإساءة أو الابتزاز، بطريقة منافية للآداب أو ماسة بالشرف أو الاعتبار.
11) إصدار قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018.
12) إصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات لعام 2019 .
13) إصدار القانون المنظم لعمل **المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة** (القانون رقم 11 لسنة 2019).
14) تعديل المادة 293 من قانون العقوبات **بموجب القانون رقم 6 لسنة 2020** لمواجهة المتهربين من دفع النفقة أو المتعنتين في سداد ديون النفقات. وكان الهدف من هذا التعديل هو حماية الأسرة وتأمين مصادر القوت وضمان حياة كريمة، فضلا عن تسهيل قدرة بنك ناصر على الوفاء بالتزاماته. وينص القانون على معاقبة كل من تعرض لحكم قضائي **بدفع النفقة ويرفض الدفع**، رغم قدرته على دفعها، بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه أو أي من هاتين العقوبتين، بالإضافة إلى تعليق وصول المحكوم عليه إلى بعض الخدمات الحكومية.

15) التعديلات الدستورية في 2019 **والنص على تخصيص ما لا يقل عن 25% من المقاعد للمرأة فى مجلس النواب** واصدار قانون رقم 140 لسنة 2020 بتعديل بعض احكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم 45 لسنة 2014 وقانون مجلس النواب الصادر بالقانون رقم 46 لسنه 2014 والقانون 198 لسنه 2017 في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات **[وصلت نسبة السيدات في مجلس النواب 2020 إلى 27% بتعيين السيد رئيس الجمهورية].**

كما تم إصدار قانون رقم 141 لسنة 2020 بإصدار قانون مجلس الشيوخ **وتحديد نسبة 10% للسيدات، ورفع النسبة لما يقارب 14% بالتعيين المباشر للسيد رئيس الجمهورية.**

16) صدر قانون رقم 176 لسنة 2020 **بتعديل بعض احكام قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية** الصادرة بالقانون رقم 1 لسنة 2000 والتي عدلت المادة 47 المتعلقة **بمسائل الولاية على مال**. وكان الهدف من التعديل حماية مصالح القصر وعديمي الأهلية، والحفاظ على أموالهم والإشراف عليها وإدارتها بما يحقق مصالحهم ويلبي احتياجاتهم طبقا لما يطرأ من ظروف، كما ييسر القانون إجراءات التقاضي فيما يتعلق بأموالهم. وهذا التعديل في مصلحة المرأة التي تتعامل في الغالب في مسائل الوصاية على المال.

17) إضافة مادة رقم 113 مكرر **بقانون الإجراءات الجنائية** بموجب القانون رقم 177 لسنة 2020 **لحماية بيانات المجني عليهم** وتنص على عدم الكشف عن بيانات المجني عليهم في جرائم التحرش والعنف وهتك العرض وإفساد الاخلاق وكذلك المادة 96 من قانون الطفل ويمثل القانون خطوة مناسبة وإيجابية نحو توفير الحماية والضمانات لضحايا هذا النوع من الجرائم المنصوص عليها في القانون.

18) إضافة مادة جديدة لقانون العقوبات رقم (309 مكرراً ب) بموجب القانون رقم 189 لسنة 2020 **لتجريم التنمر** ووضعت له وصفا وعقوبة وهي الحبس الذي لا يقل مدته عن ستة أشهر. يأتي ذلك في الاعتبار لظاهرة التنمر وتطورها بشكل يمثل تهديدا للمجتمع المصري ككل وللنساء والفتيات على وجه الخصوص، حيث أنهن من بين أكثر الفئات عرضة للعنف.

19)قانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل بعض احكام قانون العقوبات (مواد جريمة ختان الاناث) وتضمنت التعديلات حذف اى اشارة الى استخدام المبرر الطبي والمادة 61 وتغليظ العقوبات برفع الحد الأدنى والاقصى للعقوبة واستحداث عقوبات مستقلة للأطباء ومزوالي مهنة التمريض وعقوبات أخرى بالمنشأة كما استحداث ووسع نطاق التأثيم ليشمل صور جديدة لتجريم كل أشكال التحريض أو التشجيع او الدعوى على ارتكاب الجريمة

مجموعة من القرارات الوزارية والإدارية:

- الكتاب الدوري لوزير التربية والتعليم رقم 29 لسنة 2017 بإثبات الولاية التعليمية للأم المطلقة دون الحاجة لحكم أو قرار.
- قرار وزير العدل رقم 9200 لسنة 2015 شأن تعديل بعض أحكام المرسوم باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم 68 لسنة 1947 المعدل بالقانون رقم 103 لسنة 1976، بشأن زواج أجنبي من مصرية.
- قرار شيخ الأزهر الشريف رقم 32 لسنة 2018 بحظر نقل السيدات العاملات من مكان عملهن لمكان آخر بدون رغبتها إلا بعد عرض مبررات النقل.
- قرار عام 2018 من وزير الإسكان بشأن إضافة المرأة المعيلة ضمن أولويات المتقدمين للحصول على شقق سكنية في مشروعات الوزارة .
- قراري (123, 124) لهيئة الرقابة المالية بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات.
- قرار الهيئة المالية رقم 2020/204205 **بحظر أي تمييز بين الجنسين** في التعامل مع جميع عملاء الشركات المالية وكذلك **تطوير المنتجات المالية (غير المصرفية) التي تراعي احتياجات المرأة.**
- الكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2021 لرئيس هيئة الرقابة المالية لحث الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تبنى الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات في بيئة العمل
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2021/827 بأنشاء مركز الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء " الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف"
- قرار وزير النقل رقم 2021/237 بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين و المشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل لإحكام سلامة وأمن المواطنين

والمواطنات في وسائل المواصلات العامة ومنها ما يتعلق بمناهضة كافة اشكال التحرش والعنف والمضايقات في مرافق ووسائل النقل

وعلاوة على ذلك، قدم المجلس القومي للمرأة للحكومة المصرية مشروع قانون شامل للعنف ضد المرأة يتضمن تعريفات لمختلف أنواع العنف ضد النساء والفتيات. وقد أجرى المجلس القومي للمرأة عدة مشاورات وجلسات استماع مع مختلف أصحاب المصلحة قبل الانتهاء من الصيغة النهائية لمشروع القانون ورفعه إلى مجلس الوزراء.

كما أطلق المجلس القومي للمرأة مرصد تشريعي[10] على موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت، وآلية إبلاغ أخرى لمتابعة إصدار القوانين والتشريعات[11] ذات الصلة بمكافحة بالعنف ضد المرأة.

[10] http://ncw.gov.eg/Page/813/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA/

[11] http://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/Protecting%20Women%20from%20Violent%20-2202123181050335.pdf

4- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الاعلام والاعلان لنبذ ومكافحة العنف ضد المرأة

أ. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مركز التطوير وريادة الأعمال المجتمعي Social Innovation Hub: تم إنشاء المركز بالشراكة بين المجلس القومي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركة مايكروسوفت مصر. بهدف تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في مجال علوم الكمبيوتر بين الفتيات، وبناء القدرات من خلال برنامج تدريبي (لمدة ثلاثة أشهر) لتطوير حلول تكنولوجية تتصدى للتحديات المجتمعية، وسد الفجوة بين التعليم العام واحتياجات سوق العمل، والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. واستطاعت منحة برنامج الارشاد في علوم الكمبيوتر الموجهة للفتيات *"Code4 her"* أن تصل إلى 13,307 من الفتيات حصلن على تدريب تمهيدي لعلوم الكمبيوتر. وخلال الثلاث جولات لبرنامج ريادة الأعمال، استطاعت (49) فتاة من إنشاء (11) تطبيق على الهاتف المحمول يعمل على التصدي للتحديات الاجتماعية. وبعد انتهاء البرنامج حصلت 80٪ من الخريجات على عروض عمل كمطوري تطبيقات وشبكة الإنترنت، وغيرهن من الفتيات بدأن أعمال خاصة.

قدوة تك: إن تمكين المرأة ودمجها كشريك فاعل في الاقتصاد أمر ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي في مصر. وبناء عليه، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة (قدوة-تك) تهدف إلى المساهمة في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفتيات والنساء في محافظات مصر، بتنفيذ مشاريع تنمية مجتمعية بالتعاون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصرومكنت المبادرة حتى الآن (2000) من الحرفيات ورائدات الأعمال، وتعمل على تمكين المزيد.

تدرب المبادرة النساء على تقنيات التعلم البعيدة والافتراضية والتسويق عبر الإنترنت، مما يفتح آفاقا جديدة لهن ليصبحن مشاركات نشطات في قوة عاملة قوية ومستدامة. كما أنه يعمل على تعزيز مهاراتهم التكنولوجية وتعزيز وصولهم إلى الأسواق العالمية.

النســـاء ذوات الإعاقة والابتكار والتكنولوجيات المســـاعدة: أقام المجلس القومي للمرأة حلقة عمل بشـــأن "النســـاء ذوات الإعاقة والابتكار والتكنولوجيات المســـاعدة" لمناقشـــة ما إذا كانت هناك اختلافات بين الجنسين في تطوير التكنولوجيات المساعدة وتصميمها واستخدامها والوصول إليها.

منصة فكرتك: هي منصة تمكين المرأة في مصر تقدم فرصا تدريبية وجوائز نقدية لأفضل 3 أفكار مبتكرة. لمســاعدة أصــحابها في تحقيق فكرتهم على أرض الواقع، حيث تســاهم منصــة "فكرتك " الشـباب على بدء أعمالهم الخاصـة، وتوفير فرص التدريب على ريادة الأعمال والتسـويق والتمويل، فضلا عن جلسات "الارشاد السريع"

هاكثون التكنولوجيا للقضاء على العنف ضد المرأة: تم إطلاق تقنية الهاكثون لتشـجيع الشـباب على توفير حلول تكنولوجية للمســاعدة في مواجهة مختلف أشــكال العنف ضــد المرأة، ويتضــمن ثلاث محاور رئيسـية: مكافحة الجرائم الإلكترونية ضـد المرأة، ومكافحة أشـكال العنف ضـد المرأة في الحياة العامة، رقمنه الخدمات المقدمة للنســاء اللاتي يتعرضــن للعنف. وتم تقديم جوائز نقدية للفائزين في الهاكاثون.

تدريب العاملين في مجال الاعلام

من أجل توعية صـــانعي الأفلام ومقـدمي البرامج التلفزيونية والعاملين في مجال الاعلام، أقيمت عدة ورش عمل لعدد (191) **من مقدمي البرامج الإعلامية، والمنتجين والمهنيين.** ركزت ورش العمـل على تعزيز القدرات ورفع الكفاءات حول كيفية تناول وتغطية قضـــايا العنف ضـــد المرأة وتقديمها في مختلف وسائل الاعلام.

وأصدرت اللجنة الدائمة للإعلام بالمجلس القومي للمرأة، **"كود إعلامي لمعالجة قضايا المرأة في وسائل الإعلام"**، وتم توزيعه على كافة المؤسسات الإعلامية ووكالات الإعلام.

وعلاوة على ذلك، أنشأ المجلس القومي للمرأة **مرصد إعلامي** لرصد صورة المرأة بكافة الوسائط الإعلامية، وما تتناوله الدراما والمسلسلات ومقاطع الفيديو والأغاني إلى غيرها من أعمال. ويصدر المرصد تقريرا سنويا يشيد فيه بالأعمال الفنية الإبداعية التي نجحت في معالجة قضايا المرأة ويركز على تصوير حالات العنف ضد المرأة والفتاة.

جهود الجهات فى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 2015-2020

ثانياً: محور الحماية

الأهداف الفرعية:

(1) خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.

(2) تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة.

(3) تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة لتعزيز تنفيذ القوانين.

ثانياً: محور الحماية

1. خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف

توفر الدولة آليات لمناهضة العنف ضد المرأة من خلال مكاتب، وحدات ولجان وطنية ، تتلقى الشكاوى وتقدم خدمات الدعم النفسي والمشورة القانونية:

1. **مكتب شكاوى المرأة** بالمقر الرئيسي للمجلس القومي للمرأة وفروع له في (26) محافظة، ويضم محاميين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين لتلقي الشكاوى وتقديم خدمات الدعم النفسي والمشورة، وإحالة القضايا للجهات المختصة ومتابعة حلها. ويستجيب المحامون والموظفون المدربون للخط الساخن (15115) الذي يديره المكتب ، ويتم من خلاله أيضا تقديم الخدمات المرتبطة، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية.

المستفيدات من أنشطة مكتب شكاوى المرأة 2015-2020

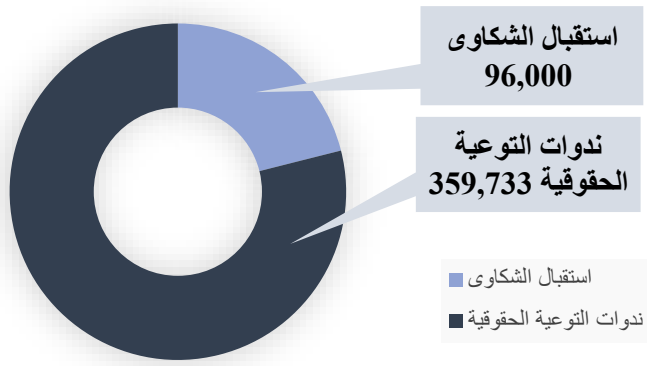

96 الف شكوى واستفسار استقبلها مكتب شكاوى المرأة خلال الفترة من 2015-2020، تمثلت في احتياجات اجتماعية واقتصادية، يليها الأحوال الشخصية وقضايا الأسرة، ثم معاشات الضمان الاجتماعي، يليهم الدعاوى الجنائية ثم قضايا العمل.

أما عن **شكاوى العنف** فشهدت الفترة من 2018-2020 ما يقرب من **17,790 ألف حالة** مسجل عليها أكثر من نوع عنف.

2. **إدارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية** تتبعها فروع في مديريات الأمن ومراكز الشرطة بكافة المحافظات؛ مع خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية لتلقي أية بلاغات عنف ضد المرأة. مع تواجد شرطيين مدربين للتعامل مع حالات العنف.

3. **(24) وحدة لمناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات الحكومية** لتلقي الشكاوى داخل الحرم الجامعي ورفع الوعي بين طلاب الجامعات للمساهمة في خلق بيئة آمنة داخل الحرم الجامعي.

ثانياً: محور الحماية

4. **وحدة حمايــة المــرأة مــن العنــف بوزارة العدل** لمراجعــة التشــريعات المعنيــة بــالعنف والتقــدم بالمقترحات التشريعية اللازمة بالإضافة إلى عقد الدورات التدريبية والندوات وورش العمل للعاملين في مجال مكافحة العنف ضد المرأة.
5. **أول لجنة وطنية للقضاء على ختان الإناث في مصر** تضم كافة الشركاء المعنيين بالقضية.
6. إنشاء وتفعيل **دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية**.
7. **وحدات تكافؤ الفرص على مســتوى الوزارات والمحافظات** لرفع الوعى لدى العاملين من الجنسين بقضايا حماية المرأة ونشر ثقافة المساواة وتقبل الأخر ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات، كما توفر الوحدات "صناديق لتلقى شكاوى" داخل أماكن العمل لإتاحة البيئة الأمنة للتعامل مع حالات العنف والتمييز.
8. إطلاق أربع عيادات استجابة طبية **"وحدات المرأة الامنة "** في المستشفيات الجامعية للنساء المعرضات للعنف

خدمات وبرامج الحماية والمساعدة

1. جعل المدن آمنة للنساء

إنشاء أماكن عامة آمنة وتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين في التخطيط العمراني هو من الجوانب الهامة لمعالجة العديد من مظاهر العنف ضد المرأة. تُنفذ مصر منذ عام 2015 المبادرة العالمية للأمم المتحدة "مدن آمنة". وهو برنامج عالمي يهدف إلى حماية المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها لاسيما التحرش الجنسي في الأماكن العامة.

علاوة على ذلك، وفي إطار البرنامج الوطني للسكن الكريم، تم تطوير البنية التحتية ببعض المناطق لتكون أكثر ملاءمة للمرأة، بالإضافة إلى تحسين الخصائص الديموغرافية والتنمية البشرية لقاطني الأحياء السكنية الجديدة، ولتحقيق ذلك تم اتخاذ التالي من تدابير:

- **إعادة تصميم سوق زنين بحي بولاق الدكرور** : [118 محل وباكية / أسقف تظليل / منطقة مخصصة للعب الأطفال / جلسات توعية في مجال حقوق المرأة، المساواة بين الجنسين ومحو الأمية المالية / لجنة متوازنة التمثيل من الرجال والنساء للتواصل بين البائعين

ثانياً: محور الحماية

والسلطات المحلية وضمان **الإدارة السليمة** للسوق]. كما تم الاتفاق مع **تجار الجملة لإعطاء البائعات بضائع مخفضة نتج عنه زيادة دخلهن بنسبة 110%** (عام 2019).

- **نشـر كاميرات متابعة** بالميادين والمحاور والشـوارع الرئيسـية ومحطات مترو الأنفاق لرصـد كافة التجاوزات.
- يلزم **قانون المحال العامة** الجديد الصـادر بالقانون رقم 151 لسـنة 2019، المحال بأنواعها المختلفة **بتركيب كاميرات مراقبة داخلية وخارجية**، ورغم انه تدخل غير مباشر إلا أنه ساهم بحد كبير في متابعة الجناة مما وفر بيئة أمنة للفتيات والسيدات.
- **تطوير مسـاحة بعزبة الهجانة** لجعلها أكثر أماناً للنسـاء والفتيات، من خلال تعزيز الدمج والمشاركة والثقة على مستوى المجتمع.
- **تحويل مساحة خالية بجوار مدرسة للبنات بمنطقة إمبابة بالجيزة** إلى مساحة صديقة للنساء [أنشطة رياضية واجتماعية / ندوات / معارض منتجات يدوية] (عام 2018).
- **تطوير البنية التحتية لمدرسة صلاح الدين بعزبة الهجانة** لتحويلها لمركز مجتمعي مزود بساحة رياضية يخدم أفراد المجتمع بعد ساعات الدراسة.
- أطلقت مصر **برنامج السكن الكريم** لبناء حوالي 250 ألف وحدة سكنية لسكان العشوائيات وتحويلها إلى مناطق صديقة، وعلى أثره **أعد المجلس القومي للمرأة خطة لتطوير الخصائص السكانية لأهالي بعض الأحياء الجديدة** بمحافظات القاهرة (**حي الأسمرات**) والإسكندرية ودمياط [أنشطة رياضية وثقافية ومعسكرات لطلبة المدارس وأباءهم لاسيما السيدات / ندوات لنشر مفهوم المساواة بين الجنسين واحترام الآخر / ورش عمل تدريب

حرفي / دورات حاسب آلي / لقاءات تثقيفية لدعم ادماج المرأة في الشمول المالي / تقديم خدمات بنكية ومساعدات اجتماعية].

- امتداد العمل **بمشروع مدن آمنة** [12] الذي قد بدأ تطبيقه عام 2011 في ثلاث من أكثر المناطق حرمانا بالقاهرة والجيزة [عزبة الهجانة، إمبابة، منشية ناصر]، وامتد ليشمل مناطق آخرى بمحافظتي الإسكندرية ودمياط لاسيما مناطق السكن اللائق، لتطوير المبادرات المحلية الهادفة إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات ودعم مشاركتهن السياسية والاقتصادية، واستفاد منه ما يزيد عن (**35 ألف سيدة**). وتضمنت فعاليات المشروع عدة أنشطة منها: (1) تطوير البنية التحتية لبعض المناطق كما ذكرت سابقآ. (2) تنفيذ فعاليات توعية كندوات، ومعسكرات مثل "أنا وماما"، "أنا وبابا"، "أنا وعيلتي". (3) ورش عمل تدريب حرفي. (4) تجهيز مركز تكنولوجيا المعلومات بمحافظة الاسكندرية لمحو الامية الرقمية والتدريب ورفع كفاءة الشابات.

بعض التدخلات لضمان التنقل الآمن بالمواصلات العامة والشوارع

- **تصميم حافلات النقل السريع BRT: قيام وزارة النقل** بدراسة أنماط واحتياجات التنقل لعينة مكونة من 3000 سيدة للوصول إلى تصميم مستجيب للنوع الاجتماعي لأوتوبيس القاهرة السريع.

- **تخصيص غرفة عمليات لتلقي شكاوى التحرش** بالتنسيق بين مكتب شكاوى المرأة ووزارة الداخلية في الشوارع والمتنزهات ودور السينما خلال أيام الأعياد والمناسبات الرسمية [من خلال الخطوط الساخنة / متابعة ميدانية بفرق عمل من ضابطات الشرطة النسائية ومكتب الشكاوى].
- **نشر كاميرات متابعة** بالميادين والمحاور والشوارع الرئيسية ومحطات مترو الأنفاق لرصد كافة التجاوزات.

[12] بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNWOMEN)

- يلزم **قانون المحال العامة** الجديد الصـــادر بالقانون رقم 151 لســـنة 2019، المحال بأنواعها المختلفة بتركيب كاميرات مراقبة داخلية وخارجية، ورغم انه تدخل غير مباشر إلا أنه ساهم بحد كبير في متابعة الجناة مما وفر بيئة أمنة للفتيات والسيدات.
- **فازت الهيئة القومية لســـكك حديد مصـــر** بالجائزة البرونزية في مجال النوع الاجتماعي والشـــمول المقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، **وذلك لإنشـــائها لجنة لمنع التحرش الجنسي في النقل بالسكك الحديدية.**
- توقيع **مذكرة تفاهم بين المجلس القومي للمرأة والهيئة القومية لســـكك حديد مصـــر** لاتخاذ تدابير طويلة الأجل لتعزيز تمكين المرأة، ومن أولى فعالياته إطلاق حملة الســـكة أمان من محطة رمسيس ومحطات آخري للتوعية بمناهضة التحرش ضد المرأة، بما يعزز التنقل الأمن لها. **كما أعلنت وزارة النقل عن خطها لخدمة العملاء 15047 لتلقي شكاوى التحرش.**
- أصـــدر **وزير النقل قرار رقم 2021/237 بإصـــدار المدونة القومية لقواعد الســـلوك للمســـتخدمين والمشـــغلين والعاملين في مرافق ووســـائل النقل فـ**ي ســـبيل اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها توفير أكبر قدر من الأمان للنساء والفتيات في وسائل المواصلات العامة والنقل العام

ثانياً: محور الحماية

2. توفير بيئة عمل آمنة

- تطوير **نموذج تدريبي لموظفي الموارد البشـرية بوزارة التخطيط**، بهدف توسـيع ثقافة عمل قائمة على الاحترام، والمساواة والأمان خالية من كافة أشكال العنف والتحرش.
- **إعداد كوادر داعمة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين حقوق المرأة:** عدد (52) **دارسـة ودارس** تخرجوا خلال الأعوام الأكاديمية 2018/2017، 2019/2018 **عن أول ماجستير مهني في النوع الاجتماعي والتنمية**، الذي تم اطلاقه عام 2016 بكلية الاقتصـاد والعلوم السـياسـية جامعة القاهرة، **بهدف** خلق كوادر قادرة على التخطيط وصياغة السياسات المراعية للنوع الاجتماعي.
- إنشـاء **وحدة المسـاواة بين الجنسـين بوزارة القوى العاملة** بهدف دعم وحماية المرأة العاملة في القطاع الخاص لاسيما في المصانع، وانشاء آلية الابلاغ عن أي تجاوزات أو حرمان المرأة من حقها في العمل.
- فازت **الشـركة المصـرية لنقل الكهرباء بالجائزة الفضية** في مجال الطاقة المسـتدامة المقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لالتزامها بالابتكار وتعزيز تكافؤ الفرص خاصـة للنساء في قطاع الطاقة المتجددة في مصر.
- **تبنت وزارة الشباب والرياضة سياسة لمناهضة التحرش الجنسي في الوزارة**، وإتاحة **صندوق لتلقي الشكاوى** بديوان عام الوزارة ومراكز الشباب.
- إعـداد **مـدونـة سـلـوك للتعـامـل مع النسـاء ذوات الإعـاقـة** في نـواحي الحيـاة المختلفة

ثانياً: محور الحماية

2. تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة

تم الإشـــارة إلى ما تم إنجازه تحت الهدف الفرعي الثالث لمحور الوقاية المســـمى "مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات التي تحض على العنف ضد المرأة".

3. تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة لتعزيز تنفيذ القوانين

اعتمد المجلس القومي للمرأة أول مســـار إحالة وطني متعدد القطاعات (القانونية ، الصـــحية والاجتماعية- كجزء من حزمة الخدمات الأساسية) للنساء اللاتي يتعرضن للعنف في نوفمبر 2019. وقد تمت تلك العملية بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية والممثلة في وزارة الداخلية، والنيابة العامة، والقضاء، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التضامن الاجتماعي وبدعم من الوكالات الشريكة للأمم المتحدة: هيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصـــحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وكل ذلك بالتنسيق العام من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان.

يتم مشـــاركة النظام مع الســـلطات المعنية ومقدمي الخدمات لحالات العنف ضـــد المرأة (مثل المستشفيات والعيادات الصحية وأقسام الشرطة ووحدات القضاء على العنف ضد المرأة في الجامعات).

ويجري العمل على تطوير وتنفيذ نظام الإحالة على المســـتوى المحلي بالتنســـيق مع فروع المجلس في المحافظات. وتوجد قاعدة بيانات توفر رسما للخدمات المتاحة في كل محافظة والثغرات القائمة في تقديم الخدمات في القطاعات القانونية والطبية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل فرق عمل محلية في (16) محافظة (تتألف من ممثلين عن المجلس القومي للمرأة، ووزارات تنفيذية، وشـــركاء من المجتمع المدني، وســـلطات محلية) لمتابعة التنفيذ والإبلاغ في إطار الاســـتراتيجية الوطنية للقضـــاء على العنف ضـــد المرأة (والاســـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة لعام 2030).

ومن أبرز الممارسات التي تمت لتعزيز تفعيل القوانين والتنسيق بين الجهات هو الدور الذي قام به مكتب شكاوى المرأة في معالجة بعض القضايا التي أثيرت إعلامياً، حيث ساهم في توفير بيئة آمنة لتشجيع الضحايا للتقدم بالبلاغات من خلال مكتب شكاوى المرأة، واحالة البلاغات إلى النيابة العامة والتي قامت بدورها في اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها.

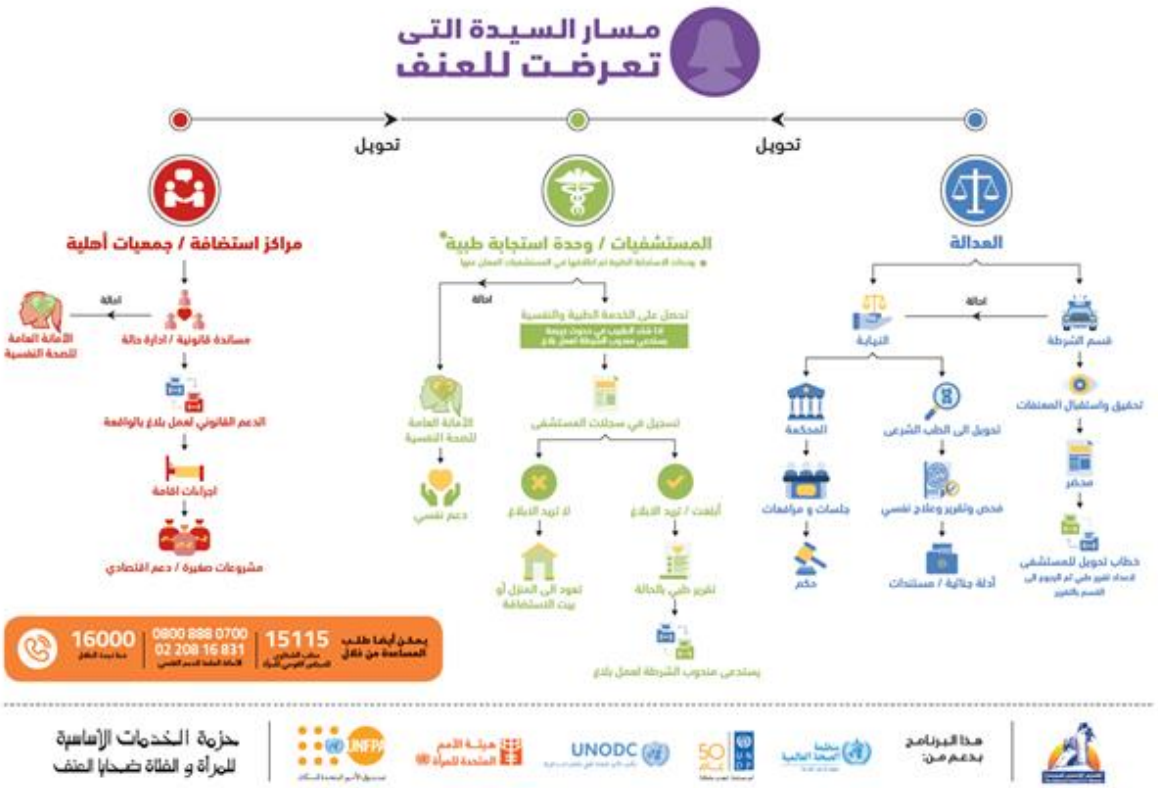

تهدف حزمة الخدمات الاساسية الى تقديم مجموعة من الخدمات للسيدات ضحايا العنف من خلال القطاع الصحي والعدالة والشرطة والقطاع الاجتماعي وإتاحة إمكانية أكبر للوصول إلى تلك الخدمات التي يجب ان تقدم بطريقة منسقة بين القطاعات المختلفة للاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات داخل المجتمع.

ويجب أن تضمن الخدمات، كحد أدنى، حقوق وسلامة ورفاهية أي امرأة أو فتاة تتعرض للعنف. كما يجب أن تقدم هذه الخدمات من قبل مقدمي خدمة مدربين في كل قطاع وتشترك هذه الفرق المدربة في فلسفة تتمحور حول الضحية وتطبق معايير حقوق الإنسان الخاصة بسلامة الضحايا ومساءلة

الجاني. كما تعمل على ضمان الاستجابة الفعالة للحالات الفردية وقد تساهم أيضا في صنع السياسات الخاصة بالقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة .

ومن مكونات حزمة الخدمات الأساسية وجود مسار للإحالة بين تلك الخدمات منسق كما يوضح تصميم الرسم البياني حيث يشير الى القطاعات الرئيسية للخدمات، كنقاط خدمة تلجأ إليها الضحية عادة ويسرد التصميم الخدمات المتوقعة من كل قطاع والمسار الذي يتم من خلاله تمرير الشكاوى الواردة من الضحايا. تعد مشاركة جميع القطاعات من أهم خطوات إنشاء نظام ومسار إحالة يتم فيه التنسيق المؤسسي بين جميع الهيئات الوطنية المعنية بالاستجابة لاحتياجات النساء المعرضات للعنف. ويشمل مسار الاحالة الخدمات الأساسية التالية:

1 -المجلس القومي للمرأة- مكاتب شكاوى العنف ضد المرأة: يعمل المجلس القومي للمرأة على توفير الحماية للمرأة من جميع أشكال العنف من خلال تقديم خدمات متعددة مثل خدمات مكتب الشكاوى والذي تلجأ إليه السيدات المعنفات من خلال الخط الساخن لشكاوى المرأة ١٥١١٥ أو بالحضور لمقراته المنتشرة في جميع المحافظات للحصول على المعلومات القانونية والدعم النفسي والاستشارات والإحالة لجهات الاختصاص. تقدم الخدمات من خلال مجموعة مدربة من المحاميين والإخصائيين الاجتماعيين.

2 - -قطاع الرعاية الصحية: يعتبر مقدمي الخدمات الصحية سواء أطباء أو هيئة التمريض من مقدمي الرعاية الأولية للسيدات ضحايا العنف سواء من خلال الدعم النفسي الأولي أومن خلال العلاج الطبي للإصابات المختلفة ويندرج تحت القطاع الصحي المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة والسكان وعيادات المرأة الآمنة داخل المستشفيات الجامعية التى تم إنشاءها حديثا بالشراكة بين المجلس القومي للمرأة وجامعة القاهرة وعين شمس والمنصورة وأسيوط. كما تم تدريب مقدمي الخدمات الصحية وعلى كيفية تقديم الدعم النفسي الأولى وكيفية التوثيق الطبي لحالة العنف وفقا للبروتوكول الطبي للرعاية الصحية للسيدات اللائي يتعرضن للعنف الذى تم تطويره بالتعاون بين وزارة الصحة والسكان ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

3 -قطاع العدالة والشرطة: يندرج تحت قطاع العدالة جميع جهات إنفاذ القانون من القضاء والنيابة العامة والشرطة ومصلحة الطب الشرعي وتتوافر تلك الخدمات بجميع محافظات الجمهورية. تم

تدريب جميع الأطباء الشرعيين (الميداني والمعامل) على معايير التعامل مع جرائم العنف ضد المرأة كما تم تدريب أعضاء القضاء والنيابة العامة على الأدلة الإجرائية التي أعدت خصيصا لكل جهة من تلك الجهات حول كيفية التعامل مع حالات العنف الجنسي والجسدى وكذلك تم إصدار دليل استجابة الشرطة الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة. تم إصدار الأدلة التدريبية بالتعاون بين الجهات الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات.

4- قطاع الخدمات الاجتماعية: تشتمل الخدمات المتوفرة بالقطاع الاجتماعي على خدمات مراكز الاستضافة وتوجيه المرأة تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع الجمعيات الأهلية الشريكة. توفر مراكز الاستضافة مأوى لضحايا العنف بحد أقصى 6 أشهر، يمكن مدها بقرار من اللجنة المركزية بقطاع الشؤون الاجتماعية بوزارة التضامن، وتقدم المشورة والدعم النفسي لمساعدتهن على إعادة الاندماج في الأسرة والمجتمع. المحافظات التي تتوافر فيها مراكز استضافة هي: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، المنيا، بنى سويف، الفيوم، الدقهلية، والقليوبية. ولقد تم تطوير العديد من هذه المراكز بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما تقدم العديد من الجمعيات الأهلية خدمات الدعم النفسي والخدمات الصحية مثل جمعيات تنظيم الأسرة داخل 18 محافظة. وقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتطوير بعض مراكز الاستضافة وإعداد الدليل التدريبي لإدارة الحالات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للنساء اللاتي يتعرضن للعنف.

ثانياً: محور الحماية

حماية النساء من جرائم الاتجار بالبشر

حافظت مصـر على الجهود المبذولة لمنع الاتجار بالبشـر حيث انضـمت إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في هذا المجال لمكافحة الاتجار بالبشـر، حيث يشـمل الاتجار بالبشـر، الزواج القسـري للنسـاء وتجارة الأعضـاء والاسـتغلال الجنسـي. وفي هذا الصـدد، وتماشـياً مع المواثيق الدولية التي تم التصـديق عليها في هذا الشـأن، **اتخذت الحكومة المصـرية عدة خطوات نحو مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، كما يلي**:

- إعداد **الاستراتيجية** الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر 2016-2021.
- تشـكيل **اللجنة الوطنية** التنسـيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشـرعية والإتجار بالبشـر رسـمياً عام 2017 تحت رئاسة مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها 27 وزارة وهيئة ومركز قومي.
- اسـتحدثت وزارة العدل **دوائر جنائية متخصـصـة** داخل محاكم الاسـتئناف على مسـتوى الجمهورية لنظر جرائم الإتجار في البشر.
- صـدور **قرار وزارة العدل** رقم 9200 لسـنة 2015 2015 الملزم بضـرورة قيام الأجانب الذين يتزوجون من مصرية بتقديم شهادات استثمار للزوجة المصرية، مع حظر الزواج إذا تجاوز فارق السن 25 سنة.
- إصدار **قانون** مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين (قانون رقم 82 لسنة 2016).
- إعداد **مشروع قانون** خاص بمكافحة زواج الأطفال.
- تعزيز التنسـيق من خلال **اللقاءات** الدورية بين الجهات المعنية لدراسـة **تقنين أوضـاع عاملات المنازل** ضـمن مشـروع قانون العمل المقترح الذي نتج عنه تشـكيل لجنة من قبل وزارة القوى العاملة لمناقشة مقترح لإعداد مشروع قانون لعاملات المنازل.
- تخصيص **خط ساخن** لتلقي بلاغات الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة والمشورة القانونية. كما أعلن المجلس القومي للمرأة عن تلقيه شـكاوى الإتجار بالبشـر عبر خطه السـاخن **15115**، لمكتب شكاوى المرأة.

ثانياً: محور الحماية

- إصـدار **دليل إرشـادي** لأعضـاء النيابة العامة بشـأن مكافحة الإتجار بالبشر.
- إصـدار **دليل إرشـادي** لحماية العمالة المصـرية بالخارج من الإتجار بالبشر.
- إدراج **مكون تـدريبي** حول مكـافحـة الإتجـار بـالبشـــر في المنـاهج الدراســية لوكلاء النيابة المعينين حديثًا، **وتم تدريب أكثر من ألف موظف من القضاء والجهات المختصة بإنفاذ القانون**.
- إنشـاء أول **دار إيواء** لضـحايا جريمة الإتجار بالبشـر لحماية الضـحايا وتوفير خدمات الرعاية الصحية والنفسية اللازمة.
- **توعية الجمهور بأخطار موضـوع الهجرة غير الشـرعية** وجريمة الاتجار بالبشـر بين أفراد المجتمع وخاصـة المعرضـين للاسـتغلال، حيث **قامت اللجنة التنسـيقية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بتنفيذ** ما يلي:

- إطلاق الموجـة الأولى لحملـة وطنيـة للتوعيـة حول مخـاطر الهجرة غير الشـرعية بعنوان "**عائلتك ... حلمك ... حياتك ... لا للهجرة غير الشـــرعية**"، في ســبتمبر 2017. تمت بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبمشـــاركة لاعب المنتخب الوطني لكرة القدم حازم امام والمطرب الشـــعبي فـارس. تم بـث الحملـة على القنوات التلفزيونية الوطنية ووسائل التواصل الاجتماعي
- انطلاق الموجة الثانية من الحملة في أغســطس 2019 والتي تضــمنت أغنية للفنان الشــاب زاب ثروت والمطرب الشــعبي أحمد شــيبا بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وصــندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNCIEF). ونُشــرت الأغنية على مواقع التواصــل الاجتماعي وأثنت عليها الفئات المستهدفة من الشباب والأطفال والأسر المصرية.

ثانياً: محور الحماية

- **"حملة مراكب النجاة"** حملة وطنية للتوعية بمخاطر **الهجرة غير الشـــرعية** تضـــمنت برامج توعية مجتمعية وحملات طرق أبواب بأكثر المحافظات تصديراً للهجرة غير الشرعية استفاد منها (**1,451,810 فرد**).

- إطلاق الحملة الوطنية **"معًا ضد الاتجار بالبشر"**، في عام 2019، والتي تضـــمنت مجموعة من مقاطع لرســـوم المتحركة التي تشـرح أشـكال الجريمة في مصـر (مثل العمل القســـري، والاســـتغلال الجنســـي، والزواج العرفي، واستغلال الأطفال المشردين، والاتجار من أجل نزع الأعضاء)، وساهمت الحملة في رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الاتجار بالبشر، وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عنه، والتعريف بالعقوبات المرتبطة المنصوص عليها في القانون رقم 2010/64.
- إعداد مجموعة من البرامج الإذاعية والمسـلسـلات الإذاعية التي تتناول موضـوع الهجرة غير الشـرعية على شـكل مسـلسـل درامي يذاع على القنوات الإذاعية المختلفة. تكمن أهمية مثل هذه البرامج في قدرتها على الوصول إلى الفئات المستهدفة المختلفة في مختلف المحافظات بما في ذلك الشباب والأسر.
- برنامج توعية مجتمعي لرفع مستوى الوعي حول مخاطر الهجرة غير الشرعية وإلقاء الضوء على البدائل المتاحة. استهدف البرنامج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 18 سنة في في المحافظات المختلفة. وشـــمل العديد من دورات التوعية التي عرض فيها الأخصائيون الاجتماعيون مخاطر الهجرة غير الشرعية باستخدام مجموعات أدوات مصممة لهذا الغرض.
- إعداد وإطلاق أول معرض للصـور الفوتوغرافية يعرض أشـكال الاتجار بالبشـر في مصـر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. وقد عُرض المعرض في مناســـبات مختلفة مثل الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشـــر، وأســـبوع الأمم المتحدة في جامعة المستقبل، ومؤتمر التنمية من أجل السلام ومهرجان الهجرة السينمائي.

.

جهود الجهات فى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 2015-2020

ثالثاً: محور التدخلات

الأهداف الفرعية:

(1) توفير خدمات الدعم الصحي والنفسي والمشورة للمعنفات .

(2) تطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبي العنف.

(3) توفير مراكز استضافة كافية للمعنفات.

(4) التوسع في نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والارشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات .

ثالثاً: محور التدخلات

1. توفير خدمات الدعم الصحي والنفسي والمشورة للمعنفات

قد بذلت مصر جهودا غير مسبوقة في توفير الخدمات الصحية للمرأة. في عام 2019، أطلق الرئيس المصري مبادرة لصحة المرأة تركز على الكشف عن سرطان الثدي من بين كشوفات طبية أساسية أخرى للنساء. ومن خلال مبادرة "100 مليون صحة/ صحة المرأة المصرية" نجحت وزارة الصحة والسكان في **زيادة الوعي وإجراء فحص ثدي ل 12 مليون امرأة**. تستهدف المبادرة 28 مليون امرأة للكشف عن سرطان الثدي والأمراض غير المعدية؛ وتهدف إلى الحد من الإصابة بالأمراض غير المعدية، ونشر الوعي والثقافة بها للكشف المبكر عنها، وتجنب المضاعفات القصيرة والطويلة الأجل، ودعم الصحة الإنجابية للمرأة المصرية.

ركز هذا التدخل في المقام الأول على تعزيز دور مقدمي الخدمات الصحية للتعامل مع المعنفات، ودور مؤسسات إنفاذ القانون لضمان حماية ضحايا العنف أثناء الإجراءات القضائية، ويأتي ذلك في إطار البرنامج العالمي لإتاحة أكبر مجموعة منسقة من الخدمات الأساسية متعددة القطاعات للنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف، وتشمل قطاعات (الصحي / الشرطي / العدل / النفسي والاجتماعي) ... وفي هذا الصدد تم تنفيذ التالي بالتنسيق والتعاون بين المجلس القومي للمرأة والوزارات وهيئات الأمم المتحدة المعنية:

طبقت مصر حزمة الخدمات الأساسية العالمية[13] التي أعدها برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف

إعداد (6) أدلة استرشادية لتعزيز مهارات مقدمي الخدمة في مجال التعامل مع العنف ضد المرأة:

- دليل تدريبي للأطباء الشرعيين.
- دليل وكتيب جيب لرجال الشـرطة "الاسـتجابة الشرطية الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة".
- الدليل الطبي لمقدمي الخدمات الصحية.
- دليل وكلاء النيابة "الاستجابة القضائية الفعالة لجرائم العنف ضد المرأة".
- دليل تدريبي لإدارة الحالة والدعم النفسي.
- دليل المعايير والضوابط للقضاة.

2. **إصـدار دليل انشـاء وتفعيل وحدات مناهضـة العنف ضـد المرأة بالجامعات المصـرية** يتضـمن الخطوات الاساسية لإنشاء الوحدات، إلى جانب التخصصات الواجب توافرها لتقديم المشورة، والسجلات المطلوبة واسلوب تسجيل البيانات في سرية.
3. **إصـدار دليل إدماج منظور المسـاواة بين الجنسـين في كافة القطاعات** ليكون دليل إرشـادي حول كيفية تبنى قضايا واحتياجات المرأة لضمان إدماجها في عملية التنمية.
4. **دليل ارشادي لوحدات المرأة الأمنة المنشئة حديثاً بمستشفيات الجامعات.**

[13] تم إنشاء حزمة الخدمات الأساسية من قبل برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف ، والذي أطلقه صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ديسمبر 2013. وتشمل وكالات الأمم المتحدة المشاركة: صندوق الأمم المتحدة للسكان ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، منظمة الصحة العالمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ثالثاً: محور التدخلات

وبناء على تلك الأدلة الاسترشادية والتدريبية، تم تنفيذ التالي من أنشطة:

- **ورش عمل لعدد (5,150) من مقدمي الخدمات الصحية والمشورة ومؤسسات انفاذ القانون** [ضباط شرطة/ أطباء شرعيين/ قضاة / قاضيات / أعضاء النيابة العامة / مراجعات ومراجعي نيابات الأسرة/ مأذونين وزارة العدل / أعضاء النيابة الإدارية / أطباء وممرضات من المستشفيات الجامعية والعامة / مقدمي الخدمات الصحية والدعم النفسي من الجمعيات الأهلية/ محامين مكتب شكاوى المرأة والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين/ ممثلي وحدات مناهضة العنف بالجامعات].
    - استهدفت ورش عمل **الأطباء الشرعيين كامل عددهم** على مستوى الجمهورية. وبالمثل جميع موظفي مكتب شكاوى المرأة من محاميين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين، بالإضافة إلى المحامين المتطوعين ممن يتعامل معهم المكتب بجميع المحافظات، حيث تم بناء قدراتهم في مجال التعامل حالات العنف ضد المرأة.

البرنامج التدريبي للأطباء الشرعيين

    - تلي البرنامج الخاص بأعضاء الطب الشرعي وضباط الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة مجموعة من دورات **تدريب مدربين** ليقوموا بنقل الخبرات لمجموعات أخرى.
    - احتوى البرنامج التدريبي **لممثلي الجمعيات الأهلية ومكتب شكاوى المرأة** موضوعات حول جرائم تقنية المعلومات، ونظام إدارة الإحالة وكيفية تقديم الدعم النفسي للمرأة المعنفة.
    - يعد **برنامج أعضاء هيئة النيابة الادارية** هو الأول من نوعه الذي تم بالتعاون المشترك بين وزارة العدل والمجلس القومي للمرأة وهيئة النيابة الإدارية، تضمن ورش عمل تفاعلية حول مهارات وفنون التواصل والقيادة والادعاء أمام المحاكم التأديبية ومكافحة جرائم العنف ضد المرأة في أماكن العمل.

ثالثاً: محور التدخلات

المستفيدين من برامج تعزيز دور مقدمي الخدمات الصحية والمشورة ومؤسسات انفاذ القانون، في إطار إتاحة أكبر مجموعة منسقة من الخدمات الأساسية للمعنفات (2015 - 2020):

الأطباء الشرعيين	100
أطباء وأعضاء هيئة التمريض من المستشفيات العامة والجامعية	2249
جمعيات أهلية من مقدمي الخدمات للمرأة المعنفة	133
محامي مكتب شكاوى المرأة والاخصائين الاجتماعيين والنفسيين	670
ضباط شرطة	140
ممثلي وحدات مناهضة العنف ضد الفتيات بالجامعات	85
المأذونين الشرعيين	60
مراجعي ومراجعات نيابات الأسرة	400
أعضاء النيابة العامة	509
قضاة	611
قاضيات	66
عضو/ة من هيئة النيابة الادارية	127
اجمالي المتدربات والمتدربين	5,150

تدريبات الفريق الطبي وهيئة التمريض

2,016 من 440 من مستشفى حكومي

233 من 6 مستشفيات جامعية (القصر العيني، أسيوط منصورة، عين شمس والمنيا)

ثالثاً: محور التدخلات

2. تطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبي العنف

تهتم الجامعات المصرية من خلال وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالاستعانة بأطباء ومتخصصين من مراكز ووحدات تخصص الطب النفسي داخل الجامعة لتقديم الدعم النفسي وإعادة تأهيل مرتكب العنف وكتابة تقرير سرى عن حالته وأسلوب التعامل معه.

وعلاوة على ذلك، من خلال برنامج المدن الآمنة، التحق الرجال والفتيان من بعض مناطق القاهرة في برامج التأهيل

3. توفير مراكز استضافة كافية للمعنفات

1) **تطوير أربع دور استضافة** بمحافظات الجيزة والإسكندرية والمنيا والدقهلية، وافتتاح **دار جديدة بمدينة 6 أكتوبر**، ليصل اجمالي دور الاستضافة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي **ثمانية** على مستوى محافظات الجمهورية.

2) إجراء **تعديلات للوائح دور الاستضافة** لتسمح باستضافة **غير المصريات والناجيات من الإتجار بالبشر** ممن لم يكن لهن حق الاستضافة سابقاً. كما تم **مد فترة الاستضافة من ستة أشهر إلى عام**.

3) تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الصحة والسكان لضمان تقديم الخدمات الصحية لنزيلات دور الاستضافة.

4. توسع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والارشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات

1) تأسيس **وحدة لإدارة الحالات في خمس من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العنف ضد المرأة** بمحافظات القاهرة، الجيزة، المنيا، بنى سويف والإسكندرية.، وتم رفع مهارات مديري الوحدات على كيفية التعامل مع المعنفات.

2) تحديث **قاعدة بيانات مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة** وانشاء قاعدة بيانات لمتابعة تنفيذ أنشطة محور الحماية فى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 .

3) تقديم **خدمات الدعم النفسي** مجاناً للسيدات والفتيات الناجيات من العنف، عبر **المنصات الإلكترونية على شبكة الانترنت**

4) تقديم **سلسلة من الفيديوهات الارشادية عبر منصات التواصل الاجتماعي للمجلس القومي للمرأة** وبمعاونة خبراء الارشاد الاسري والتربوي، **لتأهيل المرأة المعنفة** ومساعدتها على اكتشاف مقومات النجاح وتحديد الأهداف واتخاذ القرار الصحيح لتتخطى ظروفها الصعبة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا.

5) تزويد **مركز معلومات النيابة العامة** بالمعدات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات للبلاغات تسمح برصد حالات العنف ضد المرأة والفتاة وكيفية التعامل معها في كل درجات التقاضي.

6) طبقت النيابة العامة **نظام مركزي لميكنة (وثائق الزواج والطلاق/ شهادات الميلاد/ نيابات الأسرة)** وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارتي الداخلية والاتصالات، حيث تم ميكنة 77 مقر نيابة يخدم 150 نيابة أسرة جزئية على مستوى الجمهورية.

7) إطلاق (4) **مكاتب رقمية لخدمات نيابات محكمة الأسرة** داخل بعض مجمعات المحاكم بمحافظات الإسكندرية، القاهرة والأقصر. مما يساعد في تحقيق العدالة الناجزة وستستفيد منه المرأة في الحصول على حقوقها القانونية دون إبطاء.

ثالثاً: محور التدخلات

8) ظهر بوضـوح **المسـاواة في وصـول المرأة للعدالة وانفاذ القانون** لتوفير الحماية لها، من خلال اسـتقلالية وشـفافية أحكام السـلطات المعنية (مثل النيابة العامة). وقد يسـرت الرقمنة وخدمات الحكومة الإلكترونية نشـر المعلومات الكافية في الوقت المناسـب للمجتمع المصـري، الأمر الذي دفع النسـاء أيضـا إلى السـعي إلى اتخاذ إجراءات قانونية في حالة مواجهة أي شـكل من أشـكال العنف.

9) **تقديم الدعم اللازم للطب الشـرعي لإنشـاء وحدات مجهزة بالكامل** متخصـصـة لحالات العنف ضـد المرأة والفتاة في القاهرة والإسـكندرية، وتقديم الدعم اللازم للحصـول على اعتماد الأيزو لتلك المنشآت.

10) تفعيل برنامج تصـدى القطاع الصـحي للعنف ضـد المرأة وادماج احتياجات المرأة داخل القطاع الطبي من خلال **تجهيز عدد (4) وحدات اسـتجابة طبية "وحدات المرأة الامنة" في مسـتشـفيات جامعات** [القصـر العيني، أسـيوط، المنصـورة وعين شـمس] وجاري العمل على مثيلاتها بجامعتي بنها والمنيا، وتم تدريب طواقمهما الطبية للتعامل مع السيدات ضحايا العنف

11) إطلاق قوافـل طبيـة في مختلف المحـافظـات لزيـادة وعي المرأة بصـحتهـا بمـا في ذلـك الخصوبة والإنجاب.

وحدات استجابة طبية في المستشفيات الجامعية

❑ الخطوط الساخنة:

تتوافر بالدولة عدة **خطوط** كآلية مجانية للمرأة **للشـكاوى والاسـتفسـار عن حقوقها والإبلاغ عن أي انتهاك يخصـها**، وكذلك حقها في التعرف على الخدمات المتاحة (تعمل **24/7** من خلال أرقام هواتف أرضـى / محمول / المواقع الرسمية للجهات المعنية على شبكة الانترنت / تطبيق واتس اب.

- خط **مكتب** شكاوى **المرأة** بالمجلس القومي للمرأة **15115**
- خط نجدة الطفل التابع للمجلس القومي للطفولة والامومة **16000**
- تم إمداد مكتب شكاوى المرأة بالمعدات والأجهزة اللازمة، وتدريب موظفيه على تلقي البلاغات من خلال الخط الساخن ليعمل **7/24.**
- أعلن المجلس القومي للمرأة عام 2020 عن بدء المكتب في تلقيه شكاوى **الاتجار بالبشر** عبر خطه الساخن 15115
- الخط الساخن للأمانة العامة للصحة النفسية لتقديم الدعم النفسي والدعم للمواطنين المتواجدين بالمنازل خلال أزمة **(كوفيد-19)** **0800880700, 0220816831**
- خدمة التواصل مع مكتب **النائب العام** للبلاغ عن حالات العنف على الواتساب: **01111755959**
- خدمة العملاء **لوزارة النقل 15047** لتلقي بلاغات التحرش في وسائل النقل العام وسكك حديد مصر

ثالثاً: محور التدخلات

كما تولي الدولة اهتماماً **بالسـيدات من نزيلات السـجون** ومعاملتهن بما يلزم من الاحترام وصـيانة الكرامة كما نصـت المواثيق الدولية لحقوق الانسـان. وخلال الفترة من 2015-2020 قامت الجهات المعنية بإجراءات التطوير في مجالات الرعاية الاجتماعية والصـحية المقدمة لنزيلات السـجون وفقا للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية، نستعرضها كما يلي:

- عدد (6) زيارات لسـجن النسـاء قام بها وفد ممثل من المجلس القومي للمرأة للوقوف على سلامة البيئة الداخلية المحيطة بالنزيلات، والتأكد من تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص.
- **لقاءات توعوية** للسجينات حول الصحة العامة والنظافة الشخصية.
- توفير **الرعاية الصـحية** للسـجينات [مسـتشـفى مجهزة على أعلى مسـتوى تشـمل جميع التخصـصـات والأقسـام الطبية وأيضـا الجراحات/ عنابر حجز للمريضـات / صـيدلية / وحدة علاج طبيعي / قسم نساء وتوليد / حضانات/ وحدة أشعة].
- توفير **الخدمات الأسـاسـية** مثل فصـول محو أمية/ مكتبة شـاملة / إمكانية إتمام الدراسـة للسجينات / كافتيريا.
- توافر **وحدات إنتاجية** [مشـغل خياطة / مشـغل أعمال يدوية] وتتقاضـي النزيلات أجور نظير بيعها للمنتجات تصل إلى 6000 جنيه شهريا.
- ساحات للأنشطة **الرياضية**، وشاشات عرض وتلفزيون، حديقة مجهزة بلعب اطفال لمصاحبة السجينة لأطفالها وخلق بيئة مناسبة بينهم.

بموجب القانون رقم 106 لسنة 2015 أصبح للأم السجينة حق في إبقاء طفلها معها حتى يبلغ الرابعة من العمر والحصول على حق الزيارة بعد هذا السن، بالإضافة إلى تأخير عقوبة التنفيذ لحين بلوغ الطفل عامين.

التمكين الاقتصادي للمرأة

أطلقت عدة مبادرات للتمكين الاقتصـادي للتأكد من وجود مصـدر دخل للمرأة واسـتقلاليتها مالياً. وهذا هو العامل الرئيسي الذي يمكن المرأة من مكافحة العنف المنزلي ضدها.

- وقع البنك المركزي المصـري مذكرة تفاهم غير مسـبوقة مع المجلس القومي للمرأة. ويعد بذلك أول بنك مركزي على مستوى العالم يوقع مذكرة تفاهم مع آلية وطنية معنية بالمرأة.
- إطلاق "محفز سـد الفجوة بين الجنسـين "، وهو أول تعاون مؤسـسـي بين مصـر والمنتدى الاقتصـادي العالمي. ويعد منصـة تسـهل التعاون بين القطاعين العام والخاص، لدعم جهود الحكومات ومجتمع الأعمال نحو اتخاذ إجراءات جوهرية وفعالة لسـد الفجوات بين الجنسـين في كافة المجالات. ويتعاون المجلس القومي للمرأة ووزارة التعاون الدولي مع المنتدى الاقتصـادي العالمي للجمع بين الجهات الفاعلة من أصـحاب المصـلحة في القطاعين العام والخاص لتوليد نظرة محلية ووضـع خطة عمل ودفع تنفيذها من أجل التمكين الاقتصـادي للمرأة في مصر والتركيز على توفير بيئة عمل آمنة للمرأة.
- مصـر هي الدولة الثانية عالميا التي تطلق ختم المسـاواة بين الجنسـين للمنظمات الخاصـة والعامة للاعتراف بالأداء الجيد لتلك المنظمات وتحقيق نتائج تحويلية للمساواة بين الجنسين. ويعد جهاز تنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصـغر أول جهاز في مصـر والمنطقة العربية يتلقى هذا الختم. كما أن قطاع السـياحة هو أول القطاعات التي تبدأ تطبيق مبادئ ومعايير جائزة المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.
- أطلقت مصـر ختم المسـاواة بين الجنسـين المصـري كبرنامج شـهادة آخر للقطاع الخاص في مصـر للاعتراف بالأداء الجيد والسـياسـات المراعية للنوع الاجتماعي داخل شـركات القطاع الخاص.
- أصـدر وزير القوى العاملة القرارين رقم 43 و 44 لعام 2021 لرفع القيود المفروضـة على قدرة المرأة على العمل ليلاً والقيود المفروضـة على العمل في صـناعات / مهن معينة مع ضمان توفير تدابير الحماية والسلامة للمرأة.

- تم تطبيق نموذج مجموعات الادخار والاقراض مما أتاح للمرأة الادخار وتنمية رأس مالها وبدء مشـاريعها الصـغيرة؛ واسـتفادت من البرنامج أكثر من 18,000امرأة. وقد تمت هذه المبادرة بهدف إدماج القطاع الغير رسمي في برامج الشمول المالي.
- ما يقرب من 119,170 امرأة من جميع المحافظات استفدن من المنتجات المالية والمصرفية وبرامج التوعية لصاحبات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المصرية، حتى عام 2019.
- قام مركز تنمية المهارات بالمجلس القومي للمرأة بالعديد من الأنشـطة مثل: تطوير "سـوق زنين"، سـوق صـديق ويوفر بيئة آمنة للمرأة - برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والتدريب المهني وريادة الأعمال لصـاحبات المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة والخريجين الجدد - برنامج تطوير الحرف اليدوية "أدها وأدود" - إطلاق أول مركز للتطوير وريادة الأعمال المجتمعي Social Innovation Hub بالمجلس القومي للمرأة– مليون شـاب اسـتفادوا من المبادرة التوعوية "مصـر تعمل للشـباب" - إطلاق حملة "سـاعة برمجة" لعلوم الحاسـب وتعليم الترميز - مخيم بيئي تم تنفيذه في 6 محافظات - برنامج الارشـاد السـريع في مجال ريادة الأعمال وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة – برنامج الرخصة الدولية لقيادة الأعمال - الدليل الأساسي لبدء برنامج عملك الخاص – برنامج صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما -نموذج مبادرة مطبخ المجتمع "مطبخ ماما" - نموذج مبادرة المشغل.

جهود الجهات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 2015-2020

رابعاً: محور الملاحقة القانونية [14]

الأهداف الفرعية:

1. وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف ومدى ملائمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف التعرف على الموقف التنفيذي الفعلي.
2. تخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة لسرعة الفصل فيها، على أن تتولى نيابات الأسرة التحقيق في جرائم العنف ضد المرأة.
3. الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال.

[14] الأهداف الفرعية المتعلقة بالجوانب القانونية للاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة هي أهداف تتقاطع مع العديد من الأهداف الفرعية الأخرى. لذلك ، سنتم الإشارة إلى الأقسام ذات الصلة في التقرير دون تكرار روايتها لتجنب الإطالة.

1. وضـــع آلية تدابير وقائية لحماية النســـاء ضـــحايا العنف ومدى ملائمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف التعرف على الموقف التنفيذي الفعلي

تعد برامج تعزيز معرفة المتعاملين مع قضايا العنف والمعنفات لاسيما الموجهة للشرطين وأعضاء الهيئات القضـائية وأعضـاء الطب الشـرعي، من أحد ألیات التدابير الوقائية التي تم تنفيذها [وهي مذكورة سابقا ببند التدخلات كأحد الأهداف التقاطعية مع هذا المحور].

2. الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال

شـــارك العديد من ممثلي الجهات المعنية في محافل عربية، إقليمية ودولية لاكتســـاب وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال إدارة الإحالة للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، وتعزيز خدمات الإحالة متعددة القطاعات، وذلك كالتالي:

- مشـــاركة بعثة مصـــرية من ممثلي وزارة العدل، مكتب النائب العام ومكتب شـــكاوى المرأة، في **مؤتمر إقليمي بالأردن عن إدارة وتوثيق حالات العنف ضـد المرأة في القطاع القضـائي**، بحضـور صانعي السياسات من 16 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- مشـــاركة رئيســـة المجلس القومي للمرأة، ومحافظ دمياط، واثنان من ممثلي المجتمع المدني خبراتهم مع 25 دولة من خلال **مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمدن الآمنة** في أكتوبر 2018.
- (12) من أعضـاء النيابة العامة والقضـاة وضـباط الشـرطة والأطباء الشـرعيين، شـاركوا في عدة **زيارات خارجية للولايات المتحدة** الأمريكية، والمملكة المتحدة، وإســـبانيا لتبادل الخبرات والتعرف على طرق التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.
- شـــارك ممثلي المجلس القومي للمرأة في اجتماعات **لجنة وضـــع المرأة بالأمم المتحدة (CSW)**، بهدف رفع خبرتهم الدولية، ودعم البعثة في عرض إنجازات مصر لتحقيق التزامات معاهدة القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة (CEDAW).
- شـــارك وفد رفيع المســـتوى من برنامج المدن الآمنة بالقاهرة يتضـــمن من المجلس القومي للمرأة ومحافظة الجيزة وهيئة كير مصر للمشاركة في **المنتدى نصف السنوي لمدن آمنة خالية من العنف ضـد النسـاء والفتيات في المكسـيك**، بمشـاركة 270 بما في ذلك؛ الوزراء والمحافظين ورؤسـاء

هيئات المرأة والمجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة من 25 دولة. قدم الوفد المصـــري إنجازات مصر في برنامج مدن آمنة بالقاهرة، وأكد التزام مصر بدعم وحماية حقوق المرأة.

- إقامة (2) فاعلية بالتعاون مع [الإســـكوا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسفارة اليابان] استهدف ما يقرب من (200) من ممثلي أجهزة الدولة، والخبراء المحليين والدوليين المعنيين بحقوق المرأة.
- استفاد عدد (49) محامي ومحامية من مكتب شكاوى المرأة من البرامج التدريبية لرفع كفاءتهم في مجال الاتفاقيات الدولية والتشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة. بالإضافة لتحسين صورة المكتب ومهارات الاتصال للعاملين فيه، وتطوير طرق المتابعة والتقييم للشكاوى الموجودة في قاعدة بيانات المجلس.
- مشـــاركة عدد (30) من موظفي المجلس القومي للمرأة في برنامج الزمالة **"تنمية القدرات في مجال الإدارة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي"** الذي نظمته وكالة التعاون الكورية (كويكا)، والتعرف على الخبرات الكورية في مجال حماية المرأة ومناهضة العنف ضدها.
- حصل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على جائزة (**ختم المساواة بين الجنسين**) باعتباره أحد المؤسسات الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة، وتفعيل سياسة حماية المرأة لخلق بيئة عمل سليمة تخلو من التحرش والتمييز بين الجنسين وتوفير آلية مناسبة تتسم بالسرية في معالجة الظاهرة.
- أطلقت مصر ختم المساواة بين الجنسين المصري كبرنامج شهادة للقطاع الخاص في مصر للاعتراف بالأداء الجيد والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي داخل شركات القطاع الخاص. كان CIB و Vodafone Egypt من بين الفائزين الأوائل بهذا الختم في مارس 2021.

تعزيز قدرة المرأة على مواجهة المخاطر

المرتبطة بالبيئة والتغير المناخي ومواجهة الأزمات

تعزيز قدرة المرأة على مواجهة المخاطر المرتبطة بالبيئة والتغير المناخي ومواجهة الأزمات

مع ظهور فيروس كورونا المستجد وفي إطار الأهداف التفصيلية لمحور الحماية باستراتيجية تمكين المرأة 2030 والمتعلقة بحماية المرأة من الأخطار المرتبطة بالتغيرات المناخية والأزمات، بدأت الدولة في التحرك الفوري لاحتواء الأزمة ومواجهة التداعيات الناتجة عنها، خاصة التي تلك تواجه النساء والفتات.

فكانت الحكومة المصرية أول حكومة على مستوى العالم تقوم بإصدار **ورقة برامج** و**سياسات مقترحة بشأن خطة مصر للاستجابة السريعة للاحتياجات الخاصة للمرأة** آخذة في الاعتبار احتياجات النساء ذات الإعاقة، والمسنات والحوامل، والنساء في سن الانجاب وما يرتبط بذلك من آثار صحية ونفسية عليها. خلال الفترة من مارس 2020 وحتى يناير 2021 تم إصدار خمس نسخ من تقرير **لرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة Women Policy Tracker**، ورصد (165) تدبير وقرار وإجراء وقائي داعم للمرأة.

ومن أهم الإجراءات ذات الصلة بحماية المرأة من العنف في ظل الجائحة:

- منح النساء الحوامل، أو أولئك الذين يرعون طفلًا واحدًا أو أكثر دون سن 12 عامًا **إجازة استثنائية وحماية وظيفية** طوال مدة الاغلاق.
- تكثيف الإجراءات الاحترازية **وتوفير كافة الاحتياطات الصحية ومنشورات التوعية** [تشمل دور التربية والمؤسسات العقابية ودور الأيتام والمسنين ومؤسسات الدفاع الاجتماعي وذوي الإعاقة ومراكز استضافة المرأة].
- أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي **تضمين السيدات من فاقدي الرعاية في دور مسنين تحت مظلة الحماية الاجتماعية**.
- أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم 776 لسنة 2020 بإنشاء **صندوق اعانات الطوارئ** للعمال وبتشكيل لجنة العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، ولجنة أخرى لدراسة المقابل المادي والحد الأدنى لمرتبات العمال بالمشروعات القومية حيال توقفهم عن العمل بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة.
- اعتمدت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان مشروع قرار مصري غير مسبوق حول "حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات كورونا المستجد"، والذى تم إعداده

بالتعاون بين وزارة الخارجية والمجلس القومي للمرأة، وانضمت لقائمة رعاة القرار 19 دولة عربية و60 دولة حول العالم.

- **تنظيم قوافل** من مختلف مؤسسات الدولة لتقديم الإعانات والاحتياجات الغذائية للأسر المتضررة.
- أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات **حزمة من البرامج التعليمية للمرأة** لإعدادها لدخول سوق العمل من خلال مركز تطوير الأعمال النسائية التابع لها..
- قيام النيابة العامة بالتحرك واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة فور ظهور بعض دعاوى **الابتذال واستغلال المرأة والفتيات**، والسعي بجنى المال بطرق مخلة غير مشروعة، وذلك لحماية المرأة والفتيات من جرائم الاتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية.
- قامت وزارة العدل باستمرار تأجيل نظر كافة الدعاوى والقضايا المنظورة أمام المحاكم الابتدائية **واستثنت الدعاوى المتعلقة بالأسرة والنفقات وتسليم الصغير ومسكن الحضانة.**
- قام المجلس القومي للمرأة بالعمل على تحسين **وتعزيز حزمة الخدمات الاساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف** منذ بداية انتشار فيروس كورونا وذلك ضمن خطة الاستعدادات لمواجهة فيروس كورونا المستجد.
- قيام مركز تنمية مهارات المرأة بالمجلس القومي للمرأة بالتواصل مع السيدات من مختلف المحافظات لإنتاج كمامات.
- إطلاق أول دليل من نوعه **لدعم النساء والفتيات ذوات الإعاقة** في مواجهة مخاطر انتشار الفيروس.
- إطلاق عدة **حملات توعوية بسبل الوقاية** من فيروس كورونا، وقد استفاد من حملات التوعية التي أطلقها المجلس القومي للمرأة ما يزيد عن **3 مليون و400 ألف** فرد على مستوى قرى ومراكز كافة محافظات الجمهورية خلال الفترة من 14 مارس وحتى 31 ديسمبر 2020.
- إطلاق عدة مبادرات وحملات **إلكترونية** على صفحات **التواصل الاجتماعي** للمجلس القومي للمرأة، شارك بها مجموعة من أفراد المجتمع والشخصيات العامة للتوعية بأهمية اتباع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة والبقاء في المنزل، وقدمت الحملات أيضا **برامج دعم نفسي وصحي** بمشاركة الأطباء المتخصصين. [مبادرة خليك قدوة خليك في البيت/ حملة القراءة في

زمن الكورونا بالشراكة مع صفحة دار نهضة مصر للنشر / برامج توعوية لإذاعية نشوى الحوفي / حملة الأطباء للتوعية الصحية / حملة صحتنا النفسية أولوية].

- ومن الحملات التي أطلقت أيضا تحديدا خلال جائحة كورونا **مع تنامي استخدام المجتمع لتقنية المعلومات،** حملة *"أتكلمي...إحمي نفسك وغيرك"* بالتعاون المشترك بين وزارة الاتصالات والمجلس القومي للمرأة **للتوعية بجرائم العنف الإلكتروني** وطرق الاستخدام الأمن وسبل الإبلاغ، حملة *" حاسبو على كلامكم"* بالتعاون المشترك بين المجلس القومي للمرأة وانستجرام لتسليط الضوء على مشكلة التنمر على الإنترنت ورفع الوعي بآثاره النفسية وأهمية الحفاظ على بيئة إيجابية على المنصة. وتعاون المجلس القومي للمرأة أيضا مع **منصة فيسبوك** وأطلق كتيب إرشاد حول سبل حماية المرأة من الجرائم الالكترونية من خلال أدوات الحماية التي توفرها المنصة.
- مبادرة **#أحمي_عيلتك #أحمي_مصر #بهية** في ضهرك بالتعاون بين المجلس القومي للمرأة ومستشفى بهية لتيسير وصول العلاج الهرموني للمريضات.
- أطلق **المجلس القومي للمرأة "استطلاع رأي المصريات حول فيروس كورونا المستجد** في الفترة من 4 إلى 14 ابريل 2020" أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة".

نتائج استطلاع رأي المصريات حول فيروس كورونا المستجد ونتائجه على الأسرة (مايو 2020) عينة قدرها 1518 من الإناث 18 عام فأكثر

رؤى وتطلعات مستقبلية

رؤى وتطلعات مستقبلية

في ظل الإرادة السياسية الداعمة، التي أدت إلى إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ خطط العمل المقترحة في الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة للفترة 2015-2020، نشجع على البناء على التقدم المحرز وندعو إلى مواصلة تعزيز الجهود وتوعية جميع أفراد المجتمع للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. ونوصي بوضع إطار وأنشطة تتماشى مع محور الحماية للاستراتيجية القومية لتمكين المرأة المصرية 2030 واستخدام الإطار الجديد كخارطة طريق لتحقيق رؤية مصر 2030 وما يتصل بها من مؤشرات التنمية المستدامة

وفيما يلي تطلعاتنا وتوصياتنا ذات الأولوية لتحقيق المزيد من الإنجازات للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة بكافة اشكاله

اعتماد تشريع شامل

(1) اعتماد تشريع شامل أو قانون أو مدونة شاملة، يحدد ويعالج ويجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ويعالج العنف المنزلي. سيوفر هذا التشريع إطارا قانونيا شاملا للتعامل مع العنف ضد المرأة والفتاة.

(2) ارفاق ذاك التشريع بآلية تشريعية قوية موضوعة لضمان التنفيذ الكامل.

(3) إطلاق حملة توعية لرفع وعي النساء والفتيات المصريات والمجتمع ككل بهذا القانون ومكتسباته.

تعزيز الخدمات المتكاملة والمستدامة:

ان تقديم خدمات متكاملة ومستدامة للنساء والفتيات اللائي يتعرضن للعنف أمر بالغ الأهمية، حيث أن جرائم العنف ضد المرأة والفتاة ذات طابع خاص، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ عدة خطوات.

(4) تفعيل مركز الشباك الواحد الذي تم إنشاؤه مؤخرًا لاستقبال وحماية النساء المعرضات للعنف، والذي سيجمع خدمات السلطات المعنية ويسهل توفير هذه الخدمات وإمكانية الوصول إليها

(5) رفع مســـتوى وحدات مكافحة العنف ووحدات المرأة الامنة في جميع الجامعات والجهات الوطنية

(6) .الارتقاء ببرامج التدريب لجميع المسؤولين الحكوميين وسلطات إنفاذ القانون وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

(7) التوسع في تنفيذ برامج الإرشاد الأسري والراغبين في الزواج، وكذلك برامج الدعم النفسي للنساء والفتيات ضحايا العنف.

تقوية مسار الإحالة والتنسيق:

(8) ضـمان اسـتمرار واسـتدامة الجهود المبذولة لبناء مسـار إحالة منسـق وطني بين الخدمات الأساسـية التي تحتاجها النسـاء ضـحايا العنف وإنشـاء شـبكة متعددة الأطياف بما في ذلك مقدمي الخدمات من الجهات القانونية والصحية والنفسية والاجتماعية.

(9) تعزيز التنسـيق على المسـتوى المحلي لضـمان إحالة فعالة ومسـتدامة بين النسـاء ضـحايا العنف في جميع المحافظات.

دعم التحول المؤسسي وبيئة العمل الآمنة:

(10) تعزيز الآليات المؤسسية من خلال الارتقاء بمستوى تطوير أدوات السياسة المبتكرة (مثل مدونة السـلوك) المصـممة لقطاعات مختلفة، بغرض معالجة العنف ضـد المرأة في بيئة العمل. سـتعمل هذه الأدوات المبتكرة على ضـمان التزام صـانعي القرار وكذلك الأفراد العاملين في تلك القطاعات بسياسة عدم التسامح مطلقًا ضد العنف ضد المرأة.

تقديم المزيد من البيانات والمعرفة:

يمكن الاسـترشـاد بالمعلومات والبيانات بشـكل أفضـل حول جهود الوقاية والحماية للقضـاء على العنف ضـد النسـاء والفتيات. يجب اسـتخدام البيانات والمواد الأولية المتاحة حول العنف ضـد المرأة والفتاة في مصـر وترجمتها إلى مواد اتصـال لتعزيز نشـر المعرفة. وبشـكل أكثر تحديدا من المهم العمل على:

(11) إجراء المسح الثاني "التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" لقياس تكلفة الخدمات ومقارنة النتائج، بالإضافة إلى المسح الصحي السكاني لعام 2020.

استمرار زيادة الوعي:

إن التوعية ورفع الوعي العام لإنهاء العنف ضد المرأة يمهد الطرق للتغيير.

(12) توسيع نطاق برامج تغيير السلوك ورفع الوعي التي تستهدف الرجال والنساء على حد سواء فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سوف تسلط الضوء على قضايا العنف ضد النساء والفتيات، يعزز مجتمعات أكثر آمناً، وبقضي على الأسباب الجزرية للعنف ضد النساء والفتيات.

المنصات الإعلامية التي تعالج العنف ضد النساء والفتيات:

تلعب المنصات والوسائط الإعلامية دورا هاما في تغيير الثقافات ولها إمكانات كبيرة في تعزيز تمكين المرأة والقضاء على العنف ضدها.

(13) إن تنفيذ برامج لبناء القدرات لمختلف المنصات الإعلامية بشأن قضايا العنف ضد المرأة، والتدابير القانونية لحماية المرأة، من شأنه أن يعزز الممارسات الجيدة ويحد من نشر المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات.

تعزيز استخدام التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

في العالم المتقدم والمتزايد الرقمنة الذي نعيش فيه اليوم، تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما في تسريع التقدم نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنظمات على تعزيز مبادراتها، والتواصل مع النساء وأفراد المجتمع المحلي، وتبادل المعلومات عن الموارد المتاحة. ومن المهم العمل على:

(14) تعزيز والاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة مبتكرة لحماية النساء والفتيات من العنف.

تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة:

ان الفرص المحدودة للموارد الاقتصادية تعزز من العنف ضد النساء والفتيات، وتشير دراسات عديدة إلى وجود صلة قوية بين تمكين المرأة اقتصاديا وحمايتها من العنف.

(15) تصميم برامج مبتكرة وتحويلية لتمكين المرأة اقتصاديًا وتوسيع استقلالها المالي وتعزز وضعها الاقتصادي داخل أسرتها كأداة مانعة ووقائية ضد العنف.

الجهات الحكومية الشريكة

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية
وزارة الأوقاف
وزارة البترول والثروة المعدنية
وزارة البيئة
وزارة التجارة والصناعة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
وزارة التضامن الاجتماعي
وزارة التعاون الدولي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
وزارة التموين والتجارة الداخلية
وزارة التنمية المحلية
وزارة الثقافة
وزارة الخارجية
وزارة الداخلية
وزارة الدولة للإعلام
وزارة الدولة للإنتاج الحربي
وزارة الدولة للهجرة وشئون المصرين في الخارج
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
وزارة السياحة والآثار
وزارة الشباب والرياضة
وزارة الصحة والسكان
وزارة الطيران المدني
وزارة العدل
وزارة القوى العاملة
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
وزارة المالية
وزارة الموارد المائية والري
وزارة النقل
وزارة شئون المجالس النيابية
وزارة قطاع الأعمال

الأزهر الشريف

الكنائس المصرية الثلاث

النيابة العامة

هيئة النيابة الإدارية

الهيئة العامة للرقابة المالية

الهيئة العامة للاستعلامات

المجلس القومي للطفولة والأمومة

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

المجلس القومي للسكان

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

اتحاد الصناعات المصرية

جميع الجهود الوطنية المذكورة بالتقرير تمت من خلال التعاون بين
المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وشركاء التنمية